عالم المال

ندعم قرارك

www.alamalmal.net

تصفح الموقع

8 صفحات
5 جنيهات

الأحد 28 ديسمبر 2025 م

871 العدد: • السنة العشرون • الإصدار الثانى

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

التموين تطلق منظومة الدعم النقدي خلال 2026.2027.. والبداية من بورسعيد

د. شريف فاروق وزير التموين

كشف مصدر مطلع بوزارة التموين والتجارة الداخلية عن بدء تطبيق منظومة الدعم النقدي خلال العام المالي ٢٠٢٦-٢٠٢٧، على أن يصبح هو أساس الدعم الحكومي، بدلا من الدعم العيني، الذي كان يتم صرفه عبر البطاقات التموينية.

وأشار المصدر إلى أن محافظة بورسعيد ستشهد الانطلاقة الأولى لتطبيق منظومة الدعم النقدي، باعتبارها نموذجًا تجريبيًا حيث تتميز المحافظة، بطبيعتها الجغرافية الصغيرة وعدد سكانها المحدود، مما يتيح التعرف على نجاح التجربة عمليًا، مع سهولة رصد أي تحديات من المحتمل أن تقع قبل تعميم النظام الجديد على باقي المحافظات.

وأشار إلى أن آلية صرف الدعم النقدي للتموين ستتم من خلال ما يعرف بالكارت الموحد، الذي يهدف في الأساس إلى جمع مختلف أشكال الدعم الحكومي من خلال بطاقة واحدة، تمكن المواطنين المستحقين من الاستفادة بالخدمات الحكومية، ومنها دعم رغيف الخبز، وكذلك دعم أسعار المحروقات، إلى جانب باقي برامج الدعم الحكومي، ووفقا للمقرر سيتم تفعيل نظام الكارت الموحد مع بداية الشهر الأول لتطبيق منظومة الدعم النقدي بشكل رسمي.

وفيما يتعلق بالأرقام المالية، أكد المصدر أن موازنة العام المالي المقبل خصصت نحو ٧٥ مليار جنيه فقط للدعم، مقارنة بـ١٥٥ مليارا في الموازنة الحالية، مشيرًا إلى أن ما يقرب من نصف الدعم السابق كان لا يصل إلى مستحقيه الفعليين.

وشدد المصدر على أن التحول إلى الدعم النقدي المشروط يهدف إلى تعزيز العدالة الاجتماعية وترشيد الإنفاق العام، بعد سنوات من مساواة غير عادلة بين الفئات القادرة وغير القادرة في الحصول على قيمة الدعم، وهو ما يتعارض مع فلسفة توجيه الدعم لمستحقيه الحقيقيين.

غادة نعيم

تراجع الفائدة 7.25 % في عام واحد..

البنك المركزي يدعم التعافي الاقتصادي ويعزز شهية الاستثمار خلال 2026

محمد بدرة:

استقرار الدولار وانخفاض التضخم يمهدان الطريق لمزيد من التيسير النقدي

أحمد شوقي:

خفض الفائدة 1 % يوفر 110 مليارات جنيه من أعباء الدين العام

هاني حافظ:

يمنح الاقتصاد فرصة لالتقاط الأنفاس بعد فترة من ارتفاع تكلفة الائتمان

حسن عبدالله محافظ البنك المركزي

قرر البنك المركزي، في اجتماعه الثامن والأخير خلال ٢٠٢٥، خفض أسعار الفائدة ١٠٠ نقطة أساس، ليصل العائد على الإيداع لـ٢٠٪ وعلى الإقراض لـ٢١٪، وهو خامس تخفيض منذ بداية العام، مدعومًا بتباطؤ التضخم وتحسن الجنيه.

ومنذ بداية العام خفّض المركزي أسعار الفائدة بنحو ٧٢٥ نقطة أساس، توزعت ابتداءً من أبريل بواقع ٢٢٥ نقطة أساس، و١٠٠ نقطة في مايو، و٢٠٠ نقطة أساس في أغسطس، و١٠٠ نقطة أساس في أكتوبر مرورا بقراره الأخير أول أمس ١٠٠ نقطة أساس.

وأكد محمد بدرة الخبير المصرفي، أن قرار البنك المركزي الأخير بخفض أسعار الفائدة كان خطوة متوقعة ومستحقة، وتأتي كاستجابة مباشرة للنجاحات التي حققتها السياسة النقدية خلال الفترة الماضية، مشيرًا إلى أن المؤشرات الاقتصادية الراهنة تعكس حالة من السيطرة والتعافي.

وأوضح أن انخفاض معدل التضخم السنوي وصولًا إلى مستوى ١٢٪، مدفوعًا بالتراجع الكبير في مؤشر نوفمبر، الذي سجل أرقامًا سالبة، يعكس نجاح أدوات البنك المركزي في كبح جماح التضخم.

وأضاف: «نشهد اليوم استقرارًا ملحوظًا في سعر صرف الدولار، حيث يتذبذب بين مستويات ٤٧ و٥١ جنيهًا، فضلًا عن وصول الاحتياطي النقدي في البنك المركزي إلى مستويات تاريخية، وكلها مؤشرات تؤكد قوة المسار الاقتصادي الحالي».

وتوقع الخبير المصرفي أن يستمر البنك المركزي في اتباع سياسة «التيسير النقدي» خلال العام القادم ٢٠٢٦، متوقعًا خفضًا إضافيًا في أسعار الفائدة يتراوح بين ٥٪ إلى ٦٪، شريطة استمرار السيطرة على معدلات التضخم ضمن المستهدفات المخطط لها.

في الوقت نفسه أكد الدكتور أحمد شوقي، الخبير المصرفي، أن القرار يعد خطوة استراتيجية في توقيت مثالي، مشيرًا إلى أن المؤشرات الاقتصادية كانت تسمح بخفض أكبر، إلا أن البنك المركزي فضل التدرج للحفاظ على توازن السوق.

وكشف شوقي عن الأثر المباشر لهذا القرار على المالية العامة للدولة، موضحًا أن كل خفض بنسبة ١٪ في أسعار الفائدة يساهم في تخفيض أعباء الدين العام بنحو ١١٠ مليارات جنيه.

وعلى صعيد النشاط الاقتصادي، أشار شوقي إلى أن خفض الفائدة سيؤدي مباشرة إلى تراجع تكاليف التمويل بالنسبة للشركات، مما يقلل من تكلفة إنتاج السلع والخدمات. وأوضح أن هذه الخطوة «ستشجع الشركات والمصانع على التوسع في عملياتها، من خلال الحصول على تسهيلات ائتمانية بتكلفة أقل، وهو ما ينعكس في النهاية على زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي».

وفيما يخص نسبة الخفض، أوضح أن المركزي كان يمتلك مساحة لخفض الفائدة بنسبة أكبر من ١٪، قد تصل إلى ٣٪ أو ٤٪، نظرًا لوجود فجوة إيجابية بين أسعار الفائدة ومعدلات التضخم إلا أنه اكتفى بنسبة ١٪ حاليًا لضمان حماية حقوق المودعين في الجهاز المصرفي والحفاظ على جاذبية المدخرات بالعملة المحلية.

بدوره قال الدكتور هاني حافظ، الخبير المصرفي، إن قرار خفض أسعار الفائدة جاء نتيجة مجموعة من العوامل المتداخلة، في مقدمتها التراجع الواضح في معدلات التضخم مقارنة بمستويات الذروة السابقة، إلى جانب تحسن التوقعات المستقبلية للأسعار، في ظل انحسار الضغوط التضخمية المرتبطة بالسلع الأساسية وسلاسل الإمداد.

وأوضح حافظ أن البنك المركزي أخذ في اعتباره الحاجة إلى تخفيف الأعباء التمويلية عن الاقتصاد الحقيقي، خاصة على القطاع الخاص والأنشطة الإنتاجية، بعد فترة طويلة اتسمت بارتفاع تكلفة الائتمان، وهو ما انعكس سلبًا على الاستثمار ومعدلات التوسع.

وأضاف أن القرار يعكس قناعة راسخة بأن أسعار الفائدة المرتفعة أدت دورها الأساسي في كبح التضخم، وأن الاستمرار في الإبقاء عليها عند مستويات مرتفعة قد يؤدي إلى الإضرار بمعدلات النمو والاستثمار، دون تحقيق مكاسب إضافية ملموسة على صعيد استقرار الأسعار.

كما أشار الخبير المصرفي إلى أن خفض الفائدة من شأنه تقليل تكلفة الاقتراض على الشركات والأفراد، بما يدعم التوسع الاستثماري ويسهم في تحريك الطلب المحلي بصورة تدريجية، فضلا عن تخفيف الضغوط الواقعة على ميزانيات الشركات التي تعاني من التزامات تمويلية مرتفعة.

زياد الحامدي

EGX30 يقفز أكثر من 60 ٪.. السيولة ونتائج الأعمال تعيدان رسم خريطة الصعود في البورصة

من توشكي إلى سيناء.. كيف حققت مـصر الأمـن الغـذائـي فـي 2025؟

"اتفاق الخبراء" يفتح الباب لـ2.7 مليار دولار من قرض صندوق النقد.. شهادة ثقة أم التزام مشروط؟

جريدة عالم المال
أسبوعية - اقتصادية - شاملة
تصدر عن مؤسسة «عالم المال» للصحافة والطباعة والنشر «ش.م.م»

رئيس مجلس الإدارة والتحرير
أيسر الحامدى

رئيس التحرير
أشرف الحامدى

مشرف عام التحرير
محمد النجار

مساعد رئيس التحرير للمحتوى الرقمى
د. أحمد عبدالفتاح

رئيس التحرير التنفيذى
أرشد الحامدى

مدير التحرير
أسماء عبدالبارى - هبة عبدالستار
رشا يوسف - جمال الهوارى
على رضوان - شيرين نوار

هيئة التحرير
إيمان خيري - عبدالمجيد عبدالله
منار مختار - فريدة صلاح الدين
مى أبو المجد - أحمد رضوان
هبه محسن - آيه جمال
محمد سلامة - زياد الحامدى

تصوير: كامل أمين الشعراوي
إسلام أشرف

بوابة عالم المال الإخبارية
مدير تحرير
مى رفاعى
إشراف
مهند الحامدى

إشراف الصفحات المتخصصة
عبلة السيد

الديسك المركزى
غادة نعيم - أحمد عبدالعزيز

تصحيح لغوي:
شيماء عبد الرحيم

الإخراج الفنى
هيثم السيد
يحيي مجدي

التجهيزات الفنية
أحمد سيد

الإدارة والتحرير
١ ميدان موسى جلال - المهندسين
ت: ٣٣٠٥٤٢١١ - ٣٣٣٧١٨١٤
فاكس: ٣٣٣٥٤٦٦٢ - ٣٣٣٥٤٤٢٣
٣٣٣٧٣٨٥٥
فاكس: ٣٣٣٥٤٦٦١

أرقام الاشتراكات
فاكس: ٣٥٧٨٢٧٠٦
ت: ٣٥٨٠٦٤١٨ - ٣٥٨٠٦٤١٩
٣٥٨٠٦٤٢٠
التوزيع والاشتراكات

مؤسسة
أخبار اليوم

سجل الوفاء
ممدوح الراوى
دبابس فخري همام

هل يصبح الدعم النقدي «قبلة الحياة» للطبقة المتوسطة؟

في لحظة تاريخية ومفصلية، قررت الحكومة إعادة النظر في فلسفة الدعم التقليدية، والانتقال إلى نموذج أكثر تطورًا يضع المواطن في قلب المعادلة وذلك بدلا من التركيز على السلعة نفسها، ويعكس هذا التوجه رؤية جديدة تهدف إلى توجيه الموارد بكفاءة أعلى وتحقيق أثر اجتماعي أكثر عدالة.

جاءت تصريحات الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بالتزامن مع قرب موعد انعقاد الاجتماع المرتقب للجنة العدالة الاجتماعية، التي تؤكد أن ما يحدث ليس مجرد تعديل إداري عابر، بل خطوة استراتيجية محسوبة من قبل الحكومة، حيث تستعد الحكومة لوضع الإطار النهائي لعملية التحول التدريجي من الدعم العيني إلى الدعم النقدي المباشر، مع تحديد الضوابط والآليات التي تضمن دقة التنفيذ وعدالته.

وعلى الرغم من أن هذا التحول يثير مخاوف البعض، إلا أن الخبراء يرونه استثمارًا طويل الأجل في العدالة الاجتماعية، حيث تراهن الدولة على أن الجمع بين الكفاءة الاقتصادية وتوجيه الدعم مباشرة إلى المواطن يحقق توازنًا أفضل بين حماية الفئات الأكثر احتياجًا والمستحقين.

وفي ضوء ذلك أوضح المهندس متى بشاي، رئيس لجنة التجارة الداخلية والتموين بالشعبة العامة للمستوردين في الاتحاد العام للغرف التجارية، أن التوجه الحكومي نحو تطبيق الدعم النقدي خطوة مهمة في الوقت الحالي تأتي ضمن مسار الدولة في التوجه نحو تطبيق الشمول المالي إلى جانب دعم خطط التنمية الاقتصادية وكذلك الاجتماعية، مؤكدًا على أن التحول النقدي يسهم بشكل أساسي في تطوير منظومة الدعم وكذلك يضمن وصوله إلى الفئات الأكثر احتياجًا بصورة أكثر دقة وعدالة.

كما استكمل بشاي حديثه قائلا: إن الحفاظ على فاعلية الدعم النقدي يتطلب مراجعة قيمته بشكل دوري، مقترحًا أن تتم هذه المراجعة كل ٣ أشهر، مع الأخذ في الاعتبار تغييرات معدلات التضخم والتغيرات الاقتصادية ومستويات المعيشة المتقلبة، على نحو يضمن استمرار القوة الشرائية للدعم وعدم تأثره بارتفاع الأسعار، أسوة بآليات التسعير المعمول بها في معظم القطاعات الحيوية.

كما أشار أيضا إلى أهمية وضع ضوابط واضحة تضمن توافر السلع والخدمات مع انتظام سلاسل التوريد، بما يحقق عدالة التوزيع بين القرى والمناطق الريفية والمدن بنفس الكفاءة، لافتًا خلال حديثه إلى أن العديد من الدول طبقت نظم الدعم النقدي المشروط ونجحت التجربة على أرض الواقع، من بينها دول أوروبية والولايات المتحدة، إضافة إلى التجربة البرازيلية التي حققت نتائج إيجابية ملموسة على أرض الواقع أيضا.

متى بشاى

ضرورة مراجعة قيمة الدعم النقدى كل 3 أشهر

خالد الشافعي:

يجب تشديد الدولة على جاهزية آليات التطبيق

على الجانب الاخر كشف خالد الشافعي، رئيس مركز العاصمة للدراسات الاقتصادية، عن أن الخطوات التي تعكف الحكومة على تنفيذها في التوقيت الحالي تمثل تطورًا مهمًا في طريقة إدارة ملف الدعم بشكل عام، موضحًا أن تشديد الدولة على التأكد الكامل من جاهزية آليات التطبيق يعكس إدراكا لحساسية هذا الملف وما يترتب عليه من تأثير مباشر في حياة المواطنين.

وأوضح الشافعي، أن هذا التوجه لا يمكن أن يتم التعامل معه باعتباره قرارًا إداريًا فقط، بل أنه يحتاج إلى إعداد دقيق وتنسيق مستمر بين الجهات المعنية، لضمان أن ينعكس على الواقع بشكل فعلي، لا أن يظل حبيس الإطار النظري.

وأشار كذلك إلى أن هناك شرط لنجاح الانتقال من الدعم العيني إلى النقدي يتوقف بالأساس على دقة قواعد البيانات المستخدمة، مع قدرة منظومة الرقابة على منع تسرب الدعم أو حتى إساءة استخدامه، بما يضمن وصوله إلى الفئات التي تستحقه فعليا.

وأضاف أيضا أن تطبيق الدعم النقدي يجب أن يسير بالتوازي مع التزام حكومي واضح بتوفير السلع والخدمات الأساسية بشكل منتظم ومستقر، سواء عبر منافذ التموين أو من خلال منافذ حكومية أخرى، مع إمكانية التوسع في إنشاء نقاط تجميع وتوزيع للسلع الأساسية داخل المحافظات المختلفة، على أن تُطرح بأسعار مناسبة تتماشى مع ظروف دخول محدودي الدخل.

وأكد الشافعي إلى أن انتظام توافر السلع الأساسية يمثل عاملا حاسمًا في نجاح أي منظومة دعم جديدة، لأن إحساس المواطن بوجود احتياجاته اليومية دون اضطراب هو ما يعزز ثقته في سياسات الإصلاح الاقتصادي ويجعله أكثر تقبلا للتغيير.

ولفت أيضا إلى أن التحول المدروس نحو الدعم النقدي يمكن أن يسهم في معالجة العديد من أوجه الخلل التي صاحبت منظومة الدعم التقليدية على مدار سنوات، سواء ما يتعلق بتسرب الدعم لغير مستحقيه، أو إهدار الموارد، أو التشوهات السعرية، إضافة إلى الحد من الممارسات السلبية التي ارتبطت بالدعم العيني.

غادة نعيم

سامح عبد الحكيم عضو شعبة الذهب بالغرفة التجارية:

جرام الذهب سجل 67 % ارتفاعا في 2025 بسبب ضعف البدائل الاستثمارية

أكد سامح عبد الحكيم، عضو شعبة الذهب بالغرفة التجارية، على أن الطلب على المشغولات الذهبية ارتفع مؤخرًا بسبب مواسم الأعياد والكريسماس، لكن بالمقارنة مع السبائك والجنيهات الذهبية، الطلب على المشغولات يظل أقل استثماريا، حيث حقق الجرام ارتفاعا تجاوز ٦٧٪ خلال عام ٢٠٢٥، مما يجعله اختيارا متميزا لتنمية رأس المال على المدى الطويل.

وأشار «عبد الحكيم» في حوار مع «عالم المال» إلى أن السوق المحلية تعيش في هذه المرحلة فترة إعادة تقييم شاملة، بعدما سجل سعر جرام الذهب مستويات قياسية غير مسبوقة وهو ليس ارتفاع مؤقت ,و لكنه يعد مؤشر على تحول كبير في سلوك المستثمرين والمواطنين من المستهلكين المحليين، فلم يعد الذهب كما كان في السابق زينة أو مجوهرات يتم الاحتفاظ بيها في الخزائن، لكنه تحول إلى أداة أساسية للحفاظ على المدخرات وتحقيق استثمارات آمنة مع مرور الوقت، وإلى نص الحوار..

بعد ارتفاع أسعار الذهب لمستويات قياسية ماذا يحدث في سوق المشغولات المحلية؟

السوق المحلية تعيش في هذه المرحلة فترة إعادة تقييم شاملة، بعدما سجل سعر جرام الذهب مستويات قياسية غير مسبوقة وهو ليس ارتفاع مؤقت,و لكنه يعد مؤشر على تحول كبير في سلوك المستثمرين والمواطنين من المستهلكين المحليين، فلم يعد الذهب كما كان في السابق زينة أو مجوهرات يتم الاحتفاظ بيها في الخزائن، لكنه تحول إلى أداة أساسية للحفاظ على المدخرات وتحقيق استثمارات آمنة مع مرور الوقت.

عيار ٢٤ تخطى حاجز ٦٨٠٠ جنيه بدون المصنعية فهل يعد ذلك نقطة تحول في سوق الصاغة؟

بالطبع.. الرقم الذي سجله عيار ٢٤ مهم للغاية لأنه يعكس حالة من القلق العالمي بين المستثمرين خاصة وانه العيار الذي يتم صناعة السبائك والجنيهات الذهبية منه، فلم يعد الذهب مش مجرد قطعة فاخرة للزينة، لكنه أصبح وسيلة للتحوط المالي من المخاطر سواء كان المستثمر فرد يسعى إلى حماية مدخراته أو مؤسسة تبحث عن استقرار مالي، وارتفاع الأسعار بهذا الشكل يعكس التوترات الاقتصادية العالمية، ويدفع المستهلكين نحو التفكير في طريقة استثمارية مختلفة.

هل تؤثر الأحداث العالمية على الأسعار بشكل مباشر خاصة مع اشتعال الأوضاع بين أمريكا وفنزويلا؟

بالتأكيد.. الفجوة السعرية الحالية مرتبطة بالمتغيرات الجيوسياسية التي تحاصر الاقتصاد العالمي، فهناك التضخم، وتغير أسعار الفائدة في البنوك المركزية العالمية، وكذلك الأزمات الاقتصادية في بعض الدول، مما يؤثر بشكل مباشر على أسعار الذهب، ومن المتعارف عليه ان العملات الورقية متقلبة بشكل سريع، لكن الذهب يحافظ على قيمته، وهو ما يجعله الخيار الأول للمستثمرين الباحثين عن الاستثمار الآمن.

هل ترى أن اتجاه المواطنين نحو الاستثمار في الذهب تغير عن الوقت الماضي؟

المستهلك المحلي أصبح لديه وعي استثماري أكبر، ففي الوقت السابق كان يركز علي شراء المشغولات الذهبية التقليدية، اما الأن هناك توجه أكبر نحو الاستثمار في السبائك والعملات الذهبية وعيار ٢٤، والهدف من وراء ذلك الهدف ادخار القيمة في وعاء آمن يضمن عائد على المدى المتوسط والطويل، بدل ما يكون مجرد مظهر أو زينة، وهو ما تؤكده حركة السيولة نحو السبائك والعملات بدل المشغولات الذهبية.

ما توقعاتك بشأن أسعار الذهب في الفترة المقبلة؟

من المنتظر ان تشهد أعيرة ٢١ و٢٤، قفزة في الأسعار حيث إن سوق الذهب مرن، وسقف الارتفاعات لا حدود له، والمستثمر الذكي يتابع حركة السوق ويستفيد من أي فرصة حقيقية، وتشير التوقعات الحالية إلى أن سعر الذهب سيحقق مكاسب إضافية مع استمرار الأزمات الاقتصادية العالمية، خصوصًا مع ضعف بدائل الاستثمار الآمنة، ومن المنتظر ان يلامس عيار ٢١ خلال النصف الأول من ٢٠٢٦ إلى سعر ٧ آلاف جنيه.

بماذا تنصح المواطنين في الوقت الحالي؟

الذهب استثمار طويل الأمد، والأسعار الحالية قد تبدو مرتفعة، لكنها معبرة عن القيمة الحقيقية للذهب في ظل التضخم العالمي وضيق البدائل اللي توفر الأمان والسيولة، والمستثمر الذكي لا يهتم بالمكاسب اللحظية، لكنه يبني حصيلة على المدى الطويل، وعلى المستثمرين ان يتوجهوا لشراء السبائك والعملات عيار ٢٤، والبعد عن الهوس بالمشغولات اللي قيمتها أقل استثماريًا.

هل الذهب سيظل خيار استثماري جذاب في الفترة المقبلة؟

بالتأكيد، مع دخول العام الجديد، الأسواق تترقب تحركات أسعار الذهب، ومن المتوقع أن يظل المعدن النفيس أحد أبرز الأدوات الاستثمارية الجاذبة، مع توقعات بارتفاع سعر الأوقية عالميًا إلى حوالي ٥٠٠٠ دولار.

هل توجد عوامل محلية تؤثر على الطلب في الوقت الحالي؟

الطلب على المشغولات الذهبية ارتفع مؤخرًا بسبب مواسم الأعياد والكريسماس. لكن بالمقارنة مع السبائك والجنيهات الذهبية، الطلب على المشغولات يظل أقل استثماريا، حيث حقق ارتفاع تجاوز ٦٧٪ خلال عام ٢٠٢٥، مما يجعله اختيارا متميزا لتنمية رأس المال على المدى الطويل.

غادة نعيم

الأزمات الاقتصادية تدفع الذهب لقمم قياسية جديدة

توقعات بارتفاع سعر الجرام عيار 21 خلال النصف الأول من 2026 إلى 7 آلاف جنيه

نادر عبد الهادي عضو مجلس إدارة شعبة البلاستيك بغرفة الصناعات الكيماوية:

إنتاج البلاستيك يصل لـ8 مليارات دولار.. والصادرات حققت 1.8 مليار حتى أكتوبر 2025

عدد المصانع ارتفع 25 % خلال آخر 5 سنوات والإجراءات الحكومية الأخيرة تدعم النمو

قال نادر عبد الهادي، عضو مجلس إدارة شعبة البلاستيك بغرفة الصناعات الكيماوية باتحاد الصناعات، إن مصر تعد دائما رائدة في قطاع البلاستيك على المستويين العربي والإفريقي، مشيرًا في حواره لـ«عالم المال» إلى أن المنتجات البلاستيكية بوجه عام شهدت تطورًا ملحوظا، وأن الصناعة ازدهرت خاصة خلال الفترة الأخيرة نتيجة الإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها الدولة، استجابة لمطالب مجتمع الأعمال. كما نشط قطاع أكياس تعبئة المواد الغذائية، والعلب البلاستيكية، والأدوات المنزلية والمنظفات في الفترة الأخيرة، وإلى نص الحوار:

حدثنا عن قطاع البلاستيك في مصر خلال الفترة الأخيرة؟

مصر تعد دائمًا رائدة في قطاع البلاستيك على المستويين العربي والإفريقي، والمنتجات البلاستيكية بوجه عام شهدت تطورًا ملحوظا، وأن الصناعة ازدهرت خاصة خلال الفترة الأخيرة نتيجة الإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها الدولة، وأي إصلاحات تشريعية وتهيئة حقيقية لمناخ الأعمال تسهم بشكل مباشر في تطوير وتنمية الصناعة، لا سيما في ظل وجود تنافسية كبيرة للمنتجات المحلية في شمال إفريقيا والعديد من الدول الأخرى، والمصنعون المحليون في صناعة البلاستيك يتمتعون بأفضلية واضحة على مستوى القطرين العربي والإفريقي.

ماذا عن حجم مصانع البلاستيك وخطوط الإنتاج مؤخرًا؟

حجم مصانع البلاستيك وخطوط الإنتاج التي دخلت السوق المصرية خلال السنوات الخمس الأخيرة ارتفع بنسبة ٢٥٪ مقارنة بالمرحلة السابقة، وهو ما يعكس زيادة واضحة في حجم الاستهلاك من المنتجات البلاستيكية، ورغم وجود حملات تستهدف الحد من استخدام أكياس البلاستيك، فإن هناك مفهومًا خاطئًا يتم تداوله بشأن هذه الحملات عبر بعض المواقع الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي من خلال نشر معلومات غير دقيقة.

ذكرتم أن مصطلح استخدام الأكياس مرة واحدة مفهوم خاطئ ماذا تقصد بذلك؟

ضرورة التفرقة بين استخدامات الأكياس البلاستيكية التي تستخدم لمرة واحدة في المجالات الطبية، مثل السرنجات وأكياس المستلزمات والأدوات والمستحضرات الطبية كأكياس الجلوكوز وخراطيم المحاليل وأجهزة نقل الدم. ومن غير المنطقي العودة إلى استخدام السرنجات الزجاجية وتعقيمها بالغليان ثم إعادة استخدامها كما كان يحدث في السابق، ويجب الفصل الواضح بين المنتجات الطبية التي تستخدم لمرة واحدة وأنواع المنتجات البلاستيكية الأخرى.

كما أن مصطلح استخدام الأكياس البلاستيكية لمرة واحدة يعد تعريفًا غير دقيق، لأن هناك العديد من المنتجات التي لا يمكن الاستغناء عنها حتى الآن، والمشكلة الحقيقية سواء في مصر أو في دول أخرى تكمن في ضعف أداء الجهات المعنية في جمع المخلفات البلاستيكية من البيئة المحيطة، سواء من الشوارع أو صناديق القمامة أو مكبات النفايات.

وعند الحديث عن الوضع في مصر، فإن الشواطئ لا تشهد قيام المواطنين أو المترددين عليها بإلقاء الأكياس البلاستيكية في البحر أو المياه، وبالتالي، فإن الحديث عن تلوث الشواطئ بالبلاستيك على نطاق واسع يعد غير صحيح، وإن وجد فهو في حدود ضيقة للغاية.

وللبلاستيك استخدامات متعددة في الحياة اليومية تعتمد عليها ربات البيوت بشكل أساسي، مثل عبوات المنظفات والكريمات ومستحضرات التجميل والزيوت، كما لا يمكن استبدال هذه العبوات بالزجاج نظرًا لارتفاع تكلفته، فضلا عن المخاطر الكبيرة التي يمثلها داخل المنازل، خاصة على الأطفال.

هناك أصوات تطالب بإغلاق بعض مصانع البلاستيك بزعم التلوث وأضرار صحية على حياة الإنسان، ما تعليقكم؟

يجب المطالبة بتطوير الصناعة وليس المنع أو الإغلاق بالنسبة لمصانع البلاستيك بزعم أنها مصدر تلوث وأضرار على البيئة. والطبيعي أن يكون الحديث عن تحويل المصانع إلى مصانع تعمل بتكنولوجيا معينة تخفف من التلوث، وليس الإغلاق، والأولى تحويل الماكينات إلى تكنولوجية للبلاستيك غير منسوج، بالإضافة إلى دعم هذه المصانع لتشجيعها على الإنتاج والعمل، خاصة أن ٩٠٪ من مصانع البلاستيك مشاريع متوسطة ومتناهية الصغر، وبالتالي تحتاج إلى دعم وتيسيرات.

ونحن كمصنعين في القطاع فجئنا في قانون المخلفات بوضع ٥٠٪ من قيمة الخام البلاستيكية وما يزيد عنها يجب أن يلتزم بها المصنع، وهي تمثل عبئًا على المصنع.

طالبتم بدعم تكنولوجي لمصانع البلاستيك فلماذا؟

نطالب بدعم تكنولوجي والبحث عن منتجين في المجال بالتعاون مع الجامعات وكليات الهندسة المختلفة، لعمل ماكينات تكنولوجية يتم توريدها للمصانع والورش، وما يحدث في العديد من الدول، على رأسها الصين، وقطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر يواجه تحديًا كبيرًا، منها أنه لا يوجد مجمع صناعي يشمل هذه المشروعات الصغيرة.

وحتى الآن لا نجد مجمعًا صناعيًا للمشروعات الصغيرة، ونرى تعامل الحكومة أو الجهات المعنية بالصناعة مع المجمعات الصناعية الكبيرة فقط، أما الصغيرة فلا يوجد لها أي مجمعات، وهذا يعد من المعوقات التي تواجه القطاع. ويجب تقديم امتيازات وحوافز لأصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وعمل مجمعات صناعية خاصة بهم، ولم تحدث من قبل أي دعوة سواء من اتحاد الصناعات أو وزارة الصناعة لأصحاب المشروعات الصغيرة لعقد اجتماع والاستماع إلى المشكلات ومناقشة التحديات التي تواجههم.

ماذا عن حجم إنتاج البلاستيك وحجم الصادرات؟

حجم إنتاج البلاستيك نحو ٨ مليارات دولار تشمل البلاستيك والبتروكيماويات، وحجم الصادرات حوالي ١,٨ مليار حتى شهر أكتوبر ٢٠٢٥.

طالبتم بإنشاء اتحاد على غرار اتحاد الصناعات للمشروعات الصغيرة فما المقصود ؟

اقترح أن يكون هناك اتحاد للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر داخل اتحاد الصناعات المصرية «غرف وشعب»، ويكون بهذه الشعب تمثيل لكافة المحافظات المختلفة على مستوى الجمهورية، حجم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر يصل إلى ٦ ملايين مشروع مختلف (زراعة، إنتاج، مطابع، مزارع، ورش، نجارة، دواجن، مواشي)، ويهدف هذا الاتحاد إلى احتضان المشروعات الصغيرة لمعرفة عددهم ومشاكلهم والتحديات التي تواجههم.

ما حجم العمالة في قطاع البلاستيك؟

عدد العمالة في قطاع البلاستيك مباشر وغير مباشر ٣ ملايين عامل، بالإضافة إلى ٢ مليون عامل في قطاع إعادة التدوير، والذي يبدأ من «النباش» وجامع القمامة.

وما أسباب عزوف الشباب عن العمل في المصانع والورش الصناعية؟

أسباب هذا الأمر أن أصحاب المصانع والورش لا يعطون لهؤلاء الشباب أو العمال المرتب المناسب، «أجور مدنية»، لا تناسب العمال أو الشاب مع موجة الأسعار والارتفاعات الأخيرة، أو مرتبات تغنيه عن الاتجاه إلى التوكتوك. وبالتالي، أصحاب المصانع والورش يتحملون جزءًا كبيرًا من هذه المسألة، ولا بد من إعادة النظر في مرتبات العمالة بالمصانع والورش حتى تعود العمالة مرة أخرى للمصانع، ويزيد الإنتاج، وترتفع الصادرات، بالإضافة إلى نشر الوعي والثقافة في المجتمع أن العمل في المصانع شيء جيد، خاصة إذا كان مستمرًا ويتقاضى راتبًا مناسبًا مع تأمين ورعاية صحية.

وماذا عن قطاع إعادة التدوير؟

إعادة التدوير الناس تطلق عليه هذا المصطلح وهو خطأ، ويشيرون إلى مرحلة الجمع والفرز، لكن إعادة التدوير تبدأ من مرحلة الجمع لكل ما هو صلب وقابل لإعادة التدوير (خشب، زجاج، بلاستيك)، ثم الفرز الأول (الخشب وحده والزجاج وحده)، وبعد ذلك الفرز الثاني الذي يذهب للمتخصصين، حيث يتم فرز كل نوع على حسب صناعته، ثم بعد ذلك يدخل في عمليات صناعية (تجهيزه لإعادة تصنيعه)، ثم يخرج في منتج نهائي تم إعادة تدويره. وبذلك، فإن عملية التدوير أنتجت منتجًا نهائيًا (علب الشحم، علب المسامير، أكياس وضع الأحذية، علب الحدايد والخردوات، عبوات المبيدات، أكياس تُستخدم في الزراعة، عمليات البناء، عبوات مستلزمات صناعية). وبالتالي، هذا الأمر يعد تطويرًا للصناعة والاستفادة من المخلفات البلاستيكية وإعادة تدويرها، ويعني ذلك الاستفادة من الثروات الموجودة في الأرض بدل الدفن. وعدد من الدول تفتخر بهذه العملية.

قطاع إعادة تدوير البلاستيك وإعادة تجهيزه لإعادة استخدامه مرة أخرى في منتجات أخرى بدأ يتطور في العمل على عودة البلاستيك لحالة قريبة جدًا من الأصلية. وهذا الأمر يتم في أحد المصانع الخاصة بزجاج المياه والزيت، حيث يتم إعادة تدويرها مرة أخرى واستخدامها بمواصفات أوروبية ودولية.

لماذا طالبتم باستيراد كسر البلاستيك من الخارج؟

أي بلاستيك يلامس منتجًا متعلقًا بصحة الإنسان أو الحيوان يجب أن يكون مادة خام، وإلا يجب إعادة تدويره. ومصر فيها تدوير بلاستيك بالطبع، ولكن في شعبة البلاستيك بغرفة الصناعات الكيماوية طالبنا منذ ٢٠١٧ استيراد «كسر البلاستيك» من الخارج لعدم اكتفاء الإنتاج المحلي لتشغيل مصانع إعادة التدوير، لأن عددها كبير جدًا. وهناك فرق بين عدد المصانع وحاجة كل مصنع من الخامات، فبعض المصانع تحتاج يوميًا إلى ٥٠-١٠٠ طن بلاستيك، وأقل مصنع يحتاج يوميًا ٥ طن. ومن أجل ذلك، صدر قرار من الشعبة بالسماح باستيراد «كسر البلاستيك» (كراسي، دلاء، سلال)، وهي سوق ضخمة جدًا، مصنعة من منتجات معاد تدويرها وتستخدم بكثرة في المناطق الشعبية والمقاهي. ويستورد كسر البلاستيك باشتراطات وضوابط معينة، ويكون هناك ترخيص «تدوير» للمستورد، من أوروبا وأمريكا والدول العربية (السعودية، لبنان).

ما هو حجم أعمال قطاع تدوير البلاستيك؟

حجم أعمال قطاع تدوير البلاستيك كان في ٢٠٠٨، حسب دراسة لشعبة البلاستيك، ٣ مليارات جنيه، ومع تغير سعر الدولار والتضخم وزيادة ما يقرب من ٤٠٪ في الصناعة، فإن هذا الرقم الحالي أضعاف أضعاف، بمعنى أنها أرقام كبيرة جدًا في الوقت الحالي.

حوار - أسامة عبد الله

تدشين اتحاد للمشروعات الصغيرة لدعم 6 ملايين مشروع على مستوى الجمهورية ضرورة ملحة

قطاع تدوير البلاستيك يشهد نموًا هائلًا مع ارتفاع الأسعار والتضخم

الرواتب المتدنية سبب رئيسي لعزوف الشباب عن العمل في المصانع والورش

عقب تجربة استمرت 3 سنوات..

«ACI» تدخل مرحلة التطبيق الإلزامي في المطارات بعد أيام

أحمد زكى:

إنهاء الإجراءات قبل الشحن يختصر الزمن ويخفض خسائر المصدرين

أحمد الملوانى:

تدريب فرق العمل والتنسيق مع الموردين يضمن سلاسة التطبيق

محمد العرجاوى:

لقاءات المالية والجمارك مهدت لتطبيق المنظومة بسلاسة

خالد أبو المكارم:

النظام الجديد يقلص زمن الإفراج الجمركي ويعزز نمو الصادرات

رحب مجتمع الأعمال والصناعة بإعلان تطبيق منظومة التسجيل المسبق للشحنات ACI، والمقرر بدء تنفيذها الإلزامي اعتبارا من الأول من يناير المقبل، مؤكدين أنها تمثل خطوة محورية لرفع كفاءة المنظومة الجمركية، وتسريع الإفراج عن البضائع والشحنات، وخفض تكاليف التخزين، بما ينعكس إيجابا على تحسين مناخ الأعمال وتعزيز تنافسية النشاطين التجاري والصناعي. وأشاروا إلى أن أي خفض إضافي في الأعباء الإجرائية والمالية ينعكس مباشرة على زيادة القدرة التنافسية للأسواق.

وأعلنت وزارة المالية بدء التطبيق الإلزامي لنظام التسجيل المسبق للشحنات ACI بالموانئ الجوية اعتبارا من يناير المقبل، بعد فترة تطبيق تجريبي بدأت عام ٢٠٢٢ وتمتد حتى نهاية ديسمبر الجاري، بهدف إتاحة الفرصة أمام المستثمرين وشركاء المنظومة لتوفيق أوضاعهم والاستعداد الكامل للمرحلة الإلزامية، في إطار ما وصفته الوزارة بمسار شراكة الثقة مع مجتمع الأعمال.

وفي هذا السياق، قال أحمد زكي، أمين عام شعبة المصدرين باتحاد الغرف التجارية، إن منظومة ACI ستحدث تحولا نوعيا في تنظيم حركة الصادرات والواردات عبر المطارات، لا سيما بالنسبة للشحنات الحساسة وسريعة التلف، بما يسهم في رفع كفاءة سلاسل الإمداد ودعم تنافسية الصادرات المصرية.

وأوضح زكي، في تصريحات خاصة، أن تطبيق المنظومة يمثل خطوة إيجابية لقطاع تصدير المحاصيل الزراعية سريعة التلف، التي لا تحتمل فترات الانتظار الطويلة أو تكاليف الأرضيات، مشيرا إلى أن إنهاء الإجراءات والمستندات قبل الشحن يوفر الوقت ويقلص زمن الشحن، ما يؤدي إلى خفض الفاقد وتقليل الخسائر التي يتحملها المصدرون.

وأضاف أن القرار سيسهم في تقليص زمن التخليص الجمركي، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على الحد من تلف البضائع، خصوصا الخضروات والفاكهة سريعة التلف، لافتا إلى أن المرحلة الأولى من التطبيق ستبدأ بالشحن الجوي، على أن تمتد لاحقا إلى الشحنين البري والبحري. وأشار في الوقت نفسه إلى أن من التحديات المتوقعة في بداية التطبيق أن تستغرق بعض الإجراءات وقتا أطول، كما هو الحال مع أي منظومة جديدة، قبل الوصول إلى الاستقرار الكامل.

وأكد أمين عام شعبة المصدرين أن النظام يعكس توجه الدولة نحو رقمنة وتيسير منظومة التجارة الخارجية، بما يسهم في خفض زمن الإفراج الجمركي وتقليص تكاليف الاستيراد والتصدير، الأمر الذي يدعم استقرار الأسواق ويرفع من تنافسية المنتج المحلي.

وفي السياق ذاته، قال أحمد الملواني، رئيس لجنة التجارة الخارجية بالشعبة العامة للمستوردين باتحاد الغرف التجارية، إن الشعبة استعدت مبكرا لتطبيق منظومة ACI، من خلال تدريب فرق العمل والتنسيق مع الموردين ووكلاء الشحن، لضمان سلاسة الإجراءات والحد من أي تحديات تشغيلية قد تظهر مع بدء التنفيذ الإلزامي.

من جانبه، أوضح محمد العرجاوي، نقيب مستخلصي الجمارك بالإسكندرية ورئيس لجنة الجمارك بالشعبة العامة للمستوردين باتحاد الغرف التجارية، أن اللقاءات والندوات التي عقدتها وزارة المالية ومصلحة الجمارك مع المجتمع التجاري والخبراء أسهمت في توضيح آليات التطبيق المرتقب على الشحن الجوي، ومعالجة الملاحظات الفنية قبل بدء التنفيذ الإلزامي في يناير المقبل، بما يضمن سلاسة التطبيق وعدم تعطل حركة التجارة.

وأشار العرجاوي إلى أن منظومة ACI تتيح إرسال بيانات الشحن إلكترونيا قبل مغادرة البضائع بلد التصدير، من خلال منصتي نافذة وكارجو إكس، وهو ما يسهم في تسريع دورة الإفراج الجمركي وتقليل زمن بقاء الشحنات بالموانئ.

بدوره قال خالد أبو المكارم، رئيس المجلس التصديري للصناعات الكيماوية، إن تطبيق منظومة ACI على الشحنات الجوية يمثل امتدادا لجهود تيسير حركة التجارة وتحسين بيئة الأعمال، لما لها من دور مباشر في تقليص زمن الإفراج الجمركي وخفض الأعباء على المتعاملين، بما يعزز جاذبية مناخ الاستثمار ويدعم نمو الصادرات.

أسامة عبد الله

www.facebook.com/AlamALmalNews

اتفق خبراء في سوق المال على أن البورصة تعد مرآة حقيقية للاقتصاد، مشيرين إلى أن مؤشرات السيولة في البورصة المصرية كانت المحرك الرئيسي وراء ارتفاع جميع مؤشرات السوق خلال الفترة الماضية، حيث سجلت السيولة اليومية للبورصة المصرية نحو ٧ ملايين جنيه يوميا، ما أسهم في تحقيق مكاسب ملحوظة في رأس المال السوقي. وأوضحوا أن قطاعي البنوك والاتصالات استحوذا على النصيب الأكبر من السيولة، مدعومين بثقة المتعاملين في هذين القطاعين، نظرا لما يتمتع به قطاع البنوك من ثقل وملاءة مالية مرتفعة. ولفتوا إلى أن موسم نتائج الأعمال في هذا الربع من عام ٢٠٢٥ حمل العديد من المؤشرات التي فاقت التوقعات، إذ حققت شركات عديدة نتائج أعمال تجاوزت معظم التقديرات في السوق المالي، وعلى رأسها القطاع العقاري وقطاعا البنوك والاتصالات.

EGX30 يقفز أكثر من 60 ٪

السيولة ونتائج الأعمال تعيدان رسم خريطة الصعود في البورصة

قال محمود شكري، خبير أسواق المال، إن السيولة تعد وقود سوق المال، ولا يوجد ما يدعو للقلق طالما أن معدلات السيولة مرتفعة، موضحا أن القلق الحقيقي يكمن في متابعة حركة السيولة خلال فترات جني الأرباح. وأشار إلى أن هبوط المؤشر المصري للبورصة غالبا ما يصاحبه تراجع في السيولة مقارنة بمتوسط أحجام التداول خلال فترات الصعود، وهو ما يعكس أن التراجعات الحالية تقتصر على عمليات جني أرباح، لا سيما من جانب المستثمرين الأفراد. وأكد أن مؤشرات البورصة تتداول عند مستويات تاريخية، وأن معظم الأسهم حققت مكاسب وتتداول بالقرب من قممها التاريخية، ما يجعل انخفاض السيولة أثناء التراجع دليلا على جني الأرباح وليس تخارجا من السوق.

وأوضح أن دور الهيئة العامة للرقابة المالية، بالتعاون مع إدارة البورصة، في نشر ثقافة الوعي المالي، إلى جانب زيادة الإقبال على الاستثمار المالي المباشر وغير المباشر في الشركات، أسهم في ارتفاع أعداد المتعاملين في السوق، فضلا عن عودة شريحة من المستثمرين القدامى بعد النشاط الملحوظ في البورصة المصرية. ورغم ذلك، أشار إلى أن عدد المتعاملين لا يزال أقل من نظيره في بعض الأسواق الناشئة المجاورة، ما يستدعي تكثيف جهود التوعية من خلال التعاون مع الجامعات والشركات لإطلاق مبادرات تهدف إلى رفع الوعي بالاستثمار المالي. وأعرب عن أمله في زيادة برامج التوعية، خاصة في ظل النشاط الملحوظ للسوق وتحقيق عدد كبير من المستثمرين الجدد أرباحا، سواء كمستثمرين أو مضاربين.

وتابع أن موسم نتائج الأعمال في الربع الحالي من عام ٢٠٢٥ جاء محملا بمؤشرات إيجابية فاقت التوقعات، حيث أعلنت العديد من الشركات، لا سيما في القطاع العقاري وقطاعي البنوك والاتصالات، عن نتائج أعمال قوية. وأوضح أنه رغم الحديث المتكرر عن احتمالات حدوث فقاعة عقارية، فإن بيانات الشركات ومعدلات المبيعات المعلنة خلال هذا الربع جاءت على عكس تلك المخاوف، لتعكس استمرار الحراك السعري في السوق وعدم وصوله إلى مرحلة التشبع، بدليل تحقيق عدد كبير من الشركات نتائج أعمال تفوق نظيرتها في الربع المماثل من عام ٢٠٢٤، وهو ما يعكس استمرار الإقبال على سوق المال المصري وبقاء الاتجاه الصاعد مسيطرا على السوق العقاري.

وأضاف أن قطاعي البنوك والاتصالات استحوذا على حصة كبيرة من السيولة، مدعومين بثقة المتعاملين، حيث يتمتع قطاع البنوك بملاءة مالية مرتفعة وثقل مؤثر في السوق، بينما يحظى قطاع الاتصالات بإقبال واسع نظرا لما تحققه شركاته من أحجام مبيعات كبيرة تنعكس إيجابا على أدائها المالي. وأشار إلى أن التوزيعات النقدية التي تقدمها شركات الاتصالات مقارنة بأسعار تداول أسهمها تعد من الأكثر أمانا بين القطاعات المختلفة، نظرا لتأثر بعض القطاعات الأخرى بالأحداث الاقتصادية.

كما لفت إلى أن قطاع الاتصالات يتميز بقدرته على تحقيق نمو مستدام في ظل الانتشار الواسع للخدمات الرقمية وتسارع تقديم خدمات الإنترنت، ما يجعله أقل تأثرا بتقلبات السوق مقارنة بغيره من القطاعات.

قال معتز الجريتلي إن البورصة المصرية شهدت خلال عام ٢٠٢٥ استمرارا للزخم الإيجابي الذي بدأ في الأعوام السابقة، مدعوما بصفقات استثمارية كبرى، وقرارات اقتصادية، وسياسات نقدية مستقرة، وهو ما عزز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب.

وأوضح أن تحسن السيولة والمؤشرات وحركة التداولات دفع المؤشرات الرئيسية والفرعية للتداول عند مستويات أداء قوية، حيث واصل المؤشر الرئيسي EGX٣٠ تحقيق مكاسب ملحوظة بدعم من أداء الأسهم القيادية، لا سيما في قطاعي العقارات والخدمات المالية، وتجاوزت مكاسبه السنوية في فترات عدة حاجز ٢٠ في المئة، بما يؤكد استمرار الاتجاه الصاعد. كما أشار إلى أن مؤشري EGX٧٠ و EGX١٠٠ حققا أداء جيدا، ما يعكس اتساع قاعدة الصعود وتوزيعا أفضل لرأس المال على مختلف الشركات.

وأوضح أن مستويات السيولة وحركة التداولات تضاعفت مقارنة بالأعوام السابقة، واستقرت قيم التداول اليومية عند مستويات قياسية، مدفوعة بزيادة نشاط المستثمرين المؤسسيين، ولا سيما صناديق الاستثمار المحلية والأجنبية. وأضاف أن الهيئة العامة للرقابة المالية لعبت دورا محوريا في دعم زيادة أعداد المتعاملين خلال عام ٢٠٢٥، من خلال تهيئة البنية التشريعية، وتحديث اللوائح والقوانين لتشجيع الإدراج، وتسهيل إجراءات التسجيل، وتقليص الزمن اللازم لدخول المستثمر الفرد إلى السوق. كما عملت الهيئة على تعزيز الثقافة المالية عبر حملات توعوية مستمرة، وتنويع الأدوات المالية من خلال تفعيل أدوات مثل الصكوك والبيع على المكشوف، إلى جانب دعم التحول الرقمي، ما أسهم في رفع كفاءة التداول وزيادة أعداد المتعاملين اليوميين.

وأشار إلى أن أرباح الشركات المدرجة شهدت خلال عام ٢٠٢٥ أداء قويا، لا سيما في القطاعات المستفيدة من استقرار سعر الصرف وارتفاع الطلب المحلي والخارجي، حيث واصلت الشركات العقارية تحقيق أرباح قياسية مدفوعة بتسليم المشروعات الكبرى وارتفاع أسعار الوحدات. كما حقق القطاع البنكي نموا في صافي الأرباح مستفيدا من ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة المحافظ الائتمانية، إلى جانب تحسن أداء قطاع السلع الاستهلاكية، خاصة الشركات المصدرة التي استفادت من تحسن هوامش الربح.

محمود شكري:

الهبوط الحالي في السيولة سببه جني الأرباح وليس التخارج الاستثماري

معتز الجريتلي:

2025 عام ترسيخ الاتجاه الصاعد بدعم السياسات النقدية وصفقات الاستثمار

محمد عبد الهادي:

محفزات الاقتصاد الكلي وراء القفزات التاريخية للمؤشرات

قال محمد عبد الهادي إن مؤشرات السيولة في البورصة المصرية تعد من أهم العوامل التي أدت إلى ارتفاع كافة مؤشرات السوق، حيث سجلت السيولة اليومية خلال الفترة الماضية نحو ٧ مليارات جنيه، وأسهم ذلك في تحقيق مكاسب كبيرة في رأس المال السوقي، خاصة خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٥ الذي شهد زيادة تقارب ١١٢ مليار جنيه. وأوضح أن المؤشر الرئيسي سجل أعلى مستوى له عند ٤١٤٤٣ نقطة، بينما بلغ المؤشر السبعيني مستوى ١٢٤٠٠ نقطة، مدفوعا بتحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية، وعلى رأسها ارتفاع الاحتياطي النقدي الأجنبي إلى ما يقارب ٥٠ مليار دولار، وزيادة تحويلات المصريين بالخارج إلى ٣٦,٥ مليار دولار، وتحسن إيرادات السياحة وقناة السويس.

وأضاف أن هذه المؤشرات الإيجابية انعكست على نظرة المؤسسات الدولية، مثل فيتش وموديز وستاندرد آند بورز، التي منحت الاقتصاد المصري تصنيفات إيجابية، ما دعم ثقة المستثمرين وانعكس على أداء البورصة. وأشار إلى أن صفقات الاستحواذ، مثل الاستحواذ على حصة من شركة الإسكندرية لتداول الحاويات، تعكس جاذبية الشركات المصرية للمستثمرين العرب، وتسهم في إعادة تقييم وتسعير الشركات المدرجة.

وتابع أن نتائج أعمال الشركات الإيجابية وارتفاع الطلب والمبيعات، خاصة في الشركات الإنتاجية، انعكست على زيادة ربحيتها، في حين شهدت الفترة الماضية زيادة ملحوظة في أعداد المتعاملين، مع اعتبار البورصة أحد أوعية الاستثمار الآمنة في ظل تراجع قيمة العملة. وأكد أن الهيئة العامة للرقابة المالية وضعت ضوابط صارمة لحماية المستثمرين والحد من التلاعب، مع توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في الرقابة على التداولات بالتعاون مع إدارة البورصة.

ولفت إلى أن القطاع العقاري كان من أبرز القطاعات التي شهدت تحسنا ملحوظا، مدعوما بنتائج أعمال قوية لمعظم شركاته، واستفادته من قرارات خفض أسعار الفائدة المتتالية الصادرة عن البنك المركزي .

فريدة صلاح الدين

محمد الأتربي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة الفرعونية لتداول الأوراق المالية:

إلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية وزيادة السيولة سبب ارتفاع المؤشر الرئيسي للبورصة

ارتفاع EGX30 يدعم التفاؤل ويجذب المستثمرين العرب والأجانب

أتوقع صعودا ملحوظا للسوق تتبعه فترة تصحيح وجني للأرباح

قال محمد الأتربي، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة الفرعونية لتداول الأوراق المالية، إن ارتفاع المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية جاء نتيجة مجموعة من العوامل، أبرزها إلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية وتحويلها إلى ضريبة دمغة، إلى جانب ارتفاع مستويات السيولة وزيادة أحجام التداول، متوقعًا أن القطاع العقاري سيكون من القطاعات التي ستشهد نموًا خلال الفترة المقبلة، وسيسيطر على النشاط الأكبر في سوق المال المصري.

ما أسباب ارتفاع المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية خلال الفترة الحالية ؟

هناك عدة أسباب وعوامل ساعدت على ارتفاع المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية، منها الأخبار الإيجابية التي يشهدها سوق المال، ودخول شركات من الدول العربية إلى السوق المصري وضخها لأموال جديدة، إلى جانب زيادة دعم صندوق النقد، وإعادة الكويت تمديد وديعتها لعام إضافي دون سحبها، كما أن إلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية وتحويلها إلى ضريبة دمغة، وارتفاع مستويات السيولة، وزيادة أحجام التداول، إلى جانب تراجع معدلات التضخم، كلها أسهمت في تعزيز أداء السوق وارتفاع المؤشر الرئيسي بشكل ملحوظ.

وما الذي يشير إليه ارتفاع المؤشر الرئيسي EGX٣٠ فيما يتعلق بالمستثمرين ؟

ارتفاع المؤشر الرئيسي إلى مستوى قياسي وقمة تاريخية يمنح حالة من التفاؤل للمستثمرين المصريين والأجانب، خصوصًا أن المؤشر كان يواجه مقاومة قوية عند مستوى ٤١٦٠٠ نقطة، ومع تجاوز هذا المستوى أصبح الهدف الجديد عند ٤٢٥٠٠ نقطة بنهاية عام ٢٠٢٥. ويضيف أن استمرار تدفق السيولة وعمليات الشراء من المستثمرين المحليين والأجانب يعزز من زخم الصعود ويدفع المؤشرات لمواصلة تحقيق مستويات تاريخية.

وما توقعاتك لسوق المال خلال الفترة المقبلة؟

من المتوقع أن تشهد السوق ارتفاعًا ملحوظًا خلال هذا الأسبوع، تليها فترة هدوء نسبي، ثم تبدأ عمليات التصحيح وجني الأرباح، خاصة مع دخول موسم أعياد الكريسماس التي عادةً ما يأخذ خلالها المستثمرون الأجانب إجازة، مما يجعل السوق بحاجة إلى إعادة تقييم الأسعار بعد تحقيق ارتفاعات قياسية غير مسبوقة.

ما تقييمك للأسهم القيادية وسيطرتها على التداولات والتعاملات اليومية ؟

يجب معرفة أن السوق ترتفع بفعل قوتين أساسيتين، هما البنوك والقطاع العقاري، حيث بدأت شركات القطاع العقاري تُظهر نشاطًا كبيرًا وتلعب دورًا رئيسيًا في تسويق السوق حاليًا. كما يظل البنك التجاري الدولي صاحب التأثير الأكبر على المؤشر الرئيسي EGX٣٠ نظرًا لوزنه النسبي الكبير، فيما تسهم مجموعة من البنوك الأخرى في دعم ارتفاع المؤشر، ليصبح النشاط ملحوظًا في الأسهم القيادية، خاصة في قطاعات البنوك والعقارات.

وما أهم القطاعات التي ترى أنها ستشهد نموًا خلال الفترة المقبلة؟

القطاع العقاري سيكون من القطاعات الأساسية للنمو خلال الفترة المقبلة، وسيستحوذ على النشاط الأعلى في سوق المال. ويضيف أن مجموعة طلعت مصطفى حققت قيمة سوقية بلغت ١٤٨ مليار جنيه، ما يمثل أداء قويًا للشركة. كما يلفت الانتباه إلى قطاعات البنوك والرعاية الصحية، التي تحظى باهتمام متزايد نتيجة الزيادة السكانية ودخول استثمارات مباشرة جديدة، بالإضافة إلى قطاع السياحة وقطاع التكنولوجيا والمدفوعات، التي من المتوقع أن تشهد نموًا واضحًا خاصة بعد افتتاح المتحف المصري الكبير واعتماد التكنولوجيا والمدفوعات بشكل أساسي في التعاملات داخل المتحف.

هل سيكون للمضاربين مكان خلال الفترة القادمة في سوق المال؟

المضاربون لن يكون لهم تأثير قوي في الفترة القادمة، خاصة بعد الإجراءات المتتالية التي قامت بها الهيئة العامة للرقابة المالية. ويضيف أن المضاربين في الوقت الحالي في مرحلة من الحذر والتخوف من القيام بأي ممارسات حتى تهدأ الأوضاع وتستقر السوق.

حوار: فريدة صلاح الدين

رد فعل للإصلاح ولا يعتمد على المضاربة..

EGX30 يستهدف 44 ألف نقطة ورأس المال السوقي يقترب من 3 تريليونات جنيه في 2025

توقع خبراء سوق المال، أن يصل المؤشر الرئيسي EGX٣٠ إلى مستويات ٤٤٠٠٠ نقطة خلال المتبقي من عام ٢٠٢٥، حيث أظهر الاقتصاد المصري خلال عام ٢٠٢٥، تحسنا واضحا انعكس بشكل مباشر على أداء البورصة المصرية التي حققت أداء قويا مقارنة بالسنوات السابقة حيث سجلت المؤشرات أرقام قياسية لم تحققها من قبل.

وسام كامل:

استمرار الأداء الإيجابي الصاعد للمؤشرات

ماجي سليم:

بناء مراكز شرائية جديدة بالأسهم التي تشهد حراكا تجميعيا

رامي حجازي:

السوق ستواصل مسيرتها الإيجابية حتى آخر جلسة في العام

قال رامي حجازي، خبير أسواق المال، أن ٢٠٢٥ عام الطفرات في مؤشرات البورصة المصرية حيث صعد مؤشر egx٣٠ إلى الآن ٤١٪ من أول العام، كما صعد مؤشر egx٧٠ بنسبة ٥٧٪ من أول العام، واقترب رأس المال السوقي إلى ٣ تريليون جنيه، لافتا إلى أن كل هذا يمثل إنجازا كبيرا للبورصة المصرية خلال عام ٢٠٢٥.

وأضاف أن قطاعات كثيرة حققت طفرات سعرية كبيرة مثل أسهم شركات المطاحن، وأسهم استصلاح الأراضي، وقطاع التشيد ومواد البناء وخصوصا شركات الأسمنت.

وتوقع خبير أسواق المال، أن يستمر هذا الزخم إلى آخر العام الحالي ٢٠٢٥، وتحقيق أرقام قياسية جديدة، متوقعا أن يلامس المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية egx٣٠ منطقة ٤٣٥٠٠ نقطة إلى منطقة ٤٤٠٠٠ نقطة، ومن المتوقع أيضا أن يلامس مؤشر egx٧٠ منطقة ١٣٥٠٠ نقطة في آخر جلسات هذا العام السعيد على البورصة المصرية.

وتوقع « حجازي» أن يستمر الزخم والإيجابية خلال الجلسات المتبقية من هذا العام في قطاع الأغذية والمشروبات وقطاع السياحة وبعض أسهم قطاع البنوك وبعض أسهم الخدمات المالية الغير مصرفية وأسهم قطاع التشيد ومواد البناء وخصوصا شركات الأسمنت، مشيرا إلى أن الصعود في عام ٢٠٢٥ لم يكون صعود مضاربي، ولكن كان صعود حقيقي يعكس إصلاح اقتصادي حقيقي في الاقتصاد المصري، ويعكس أداء مالي قوي للشركات.

ولفت إلى أن البورصة لعبت دور هام خلال هذا العام في تحول استثمارات غير مباشرة إلى استثمارات مباشرة، ولعبت دورها الأساسي وهو إنها كانت تعكس أوضاع إيجابية سواء لإصلاح اقتصادي ومراكز مالية قوية، وتشريعات لرواج السوق كل هذه كانت عوامل مهمة خلال هذا العام جعلت البورصة المصرية في مكانة أفضل، متوقعا انها سوف تستكمل هذا الزخم وهذه المسيرة الإيجابية الي آخر جلسات ٢٠٢٥.

توقع وسام كامل، خبير أسواق المال، بأداء البورصة المصرية، والتفاؤل واضح للتوقعات بوصول المؤشر الرئيسي EGX٣٠ إلى مستويات ٤٢٦٠٠ نقطة، وأظهر الاقتصاد المصري خلال عام ٢٠٢٥، تحسنا واضحا انعكس بشكل مباشر على أداء البورصة المصرية التي حققت أداء قويا مقارنة بالسنوات السابقة.

سجلت المؤشرات الرئيسية EGX٣٠ وEGX٧٠ و EGX١٠٠ ارتفاعات ملحوظة مدعومة بتحسن نتائج أعمال الشركات وزيادة التدفقات النقدية المحلية والأجنبية واستفادة السوق من استقرار سعر الصرف وتراجع معدلات التضخم، وتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي مع نمو الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع الاحتياطي النقدي، وتحسن إيرادات السياحة وتحويلات المصريين بالخارج، مما عزز السيولة داخل السوق، ورفع شهية المستثمرين خاصة تجاه الأسهم القيادية وعلى رأسها قطاع البنوك والقطاع العقاري وقطاع الرعاية الصحية والنقل واللوجستيات.

وأشار إلى أن هذه القطاعات شهدت توسعات وعمليات استحواذ ودعم استثماري مباشر ومع توقعات استمرار السياسة النقدية التيسيرية، واحتمالات خفض أسعار الفائدة خلال ما تبقى من العام الحالي ٢٠٢٥، فإن ذلك يزيد من جاذبية الاستثمار في الأسهم مقارنة بأدوات الدخل الثابت كما أن هدوء الأوضاع الجيوسياسية نسبيا وعودة حركة التجارة العالمية تدريجيا يدعمان النظرة الإيجابية للسوق وبناء عليه تظل التوقعات لأداء البورصة المصرية حتى نهاية عام ٢٠٢٥ إيجابية مع استمرار الاتجاه الصاعد للمؤشرات الرئيسية واستهداف مستويات أعلى مدفوعة بالسيولة وتحسن البيئة الاستثمارية وزيادة الثقة في سوق المال المصري

وأوضح أن مع ارتفاع أحجام السيولة وقيم التداول، وارتفاع القيمه السوقيه للسوق إلى ٣ تريليون جنيه، وارتفاع المؤشر الرئيسى للبورصه المصرية ٤٥٪ من بدايه ٢٠٢٥، وارتفاع المؤشر السبعينى ٦٥٪ من بداية العام وذلك كان من أقوى الارتفاعات فى الأسواق العالمية.

قالت ماجي سليم، خبيرة أسواق المال، أنه توجد عدة من عوامل ساعدت على حراك اقتصادى نشط فى السوق المصرى، وجاء أهمها تخفيض أسعار الفائدة، مع التهدئة فى معدلات التضخم، لتأتي الأخبار الاقتصادية هى المحرك الأساسي للأسهم المقيدة بسوق المال المصري والتى نجحت فى الثبات أعلى مستوى الـ ٤٢٠٠٠ نقطة خلال نوفمبر هذا ومع نهاية الشهر الأخير من عام ٢٠٢٥،

وتوقعت أن مع استعداد الصناديق الاستثمارية والمؤسسات الأجنبية فى حماية الأرباح وتسييل الجزء الأكبر نجد شهية للبيع قرب مستويات المقاومة الرئيسية، مدعوما بأخبار مالية إيجابية على معظم الأسهم القيادية، هذا ويتبعه مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة محدد الأوزان الذى استطاع الثبات أعلى مستوى الـ ١٣٠٠ نقطة،

لذا نجد أنه من المتوقع استمرار النشاط خلال الجلسات المتبقية من العام لنجد أن المؤشر الرئيسى يتحرك فى نطاق عرضى مابين الـ ٤٢٥٠٠ نقطة والـ ٤١٨٠٠ نقطة، مع مراقبة مستمرة لمستوى الـ ٤١٥٠٠ نقطة والذى يمثل القاع الرئيسى للحركة السعرية الحالية، كما أن مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة لديه مقاومة عند الـ ١٣٠٥٠ ثم ١٣١٠٠ نقطة على أن يكون الدعم عند الـ ١٢٨٠٠ نقطة مع مراقبة مستمره لمستوى الـ ١٢٤٠٠ نقطة، ناصحة بحماية جزء من الأرباح قرب مستويات المقاومة مع الاستعداد لبناء مراكز شرائية جديدة بالأسهم التى تشهد حراك تجميعي، ومازالت قرب مستوى الدعم الأساسي.

AlamALmalNews
www.facebook.com/AlamALmalNews

551 مليار جنيه ارتفاعا في التمويل الصناعي خلال 5 سنوات والقطاع الخاص يستحوذ على 90 %

سجل إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي، بشقيه الحكومي والخاص، زيادة قدرها ٥٥١,٤١٧ مليار جنيه خلال خمس سنوات، بمعدل نمو بلغ ١٢٧٪، بينما نمت التسهيلات الائتمانية الموجهة للقطاع الصناعي الخاص بنسبة ١٢٢٪، وبزيادة قيمتها ٤٧٦,٤٥١ مليار جنيه.

وبحسب البيانات، بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي في عام ٢٠٢١ نحو ٤٣٣,٥٩١ مليار جنيه، استحوذ القطاع الخاص منها على ٣٨٩,٢٢٤ مليار جنيه.

وخلال عام ٢٠٢٢، ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى ٤٩٧,٦٦٥ مليار جنيه، منها ٤٦٣,٤٥٨ مليار جنيه موجهة للقطاع الصناعي الخاص.

وفي عام ٢٠٢٣، واصل التمويل الصناعي صعوده مسجلا ٥٩٠,٨٦٤ مليار جنيه كإجمالي تسهيلات ائتمانية، بلغت حصة القطاع الصناعي الخاص منها ٥٥٢,٧٢٤ مليار جنيه.

وشهد عام ٢٠٢٤ طفرة غير مسبوقة في حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي، لتقفز إلى ٩١٣,٩٣١ مليار جنيه، منها ٧٩٠,٠٩٧ مليار جنيه للقطاع الخاص.

واستمر هذا التطور ليبلغ ذروته في عام ٢٠٢٥، حيث وصل إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى ٩٨٥,٠٠٨ مليار جنيه، استحوذ القطاع الخاص منها على ٨٦٥,٦٧٥ مليار جنيه، وذلك وفقا لما ورد في أحدث تقارير البنك المركزي عن شهر أغسطس ٢٠٢٥.

وأرجع الدكتور عز الدين حسانين، الخبير المصرفي، الزيادة الكبيرة في التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي، والتي قاربت ٥٥١,٤١٧ مليار جنيه، إلى الإجراءات التي اتخذها الفريق كامل الوزير وزير الصناعة، والتي أحدثت نقلة نوعية في القطاع، وأسهمت في جذب المزيد من الاستثمارات بعد فترة من الركود.

وأوضح أن هذه الإجراءات انعكست في تضاعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصناعي، وتدفقها إلى المنطقة الاقتصادية لقناة السويس والعين السخنة والقنطرة غرب، إلى جانب الاستثمارات غير المباشرة التي تم ضخها في عدد كبير من المشروعات الصناعية المرتبطة بالبنية التحتية.

وأشار إلى دور مبادرات الائتمان المحلي التي أطلقتها وزارة الصناعة بالتعاون مع وزارة المالية والبنك المركزي، والتي استفاد منها أكثر من خمسة آلاف مصنع، عاد العديد منها للعمل بعد توقف أو تعثر، نتيجة الخسائر التي تكبدتها في السنوات السابقة بسبب نقص الدولار وارتفاع معدلات التضخم وأسعار المدخلات المستوردة.

وأضاف أن الاتجاه التيسيري للسياسات النقدية للبنك المركزي، خاصة خفض أسعار الفائدة بداية من أبريل ٢٠٢٥، كان له دور مباشر في تنشيط التسهيلات الائتمانية الموجهة للقطاع الصناعي، إلى جانب سياسة التخارج الحكومي من بعض الأنشطة الاقتصادية، ما أسهم في تضاعف التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي الخاص ونموها بنسبة ١٢٢٪.

من جانبه، قال الدكتور محمد أنيس، الخبير الاقتصادي، إن تتبع تطور مؤشرات الائتمان الممنوح للقطاع الصناعي على مدار خمس سنوات يُظهر تصاعدا واضحا خلال عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ مقارنة بالسنوات السابقة، مرجعا ذلك بشكل أساسي إلى تحرير سعر الصرف في مارس ٢٠٢٤.

وأوضح أنه عند مقارنة مؤشرات عام ٢٠٢٣ بنظيرتها في عام ٢٠٢٤، مع استبعاد أثر انخفاض قيمة العملة، يتضح أن معدلات النمو الحقيقية في الائتمان الصناعي تتماشى مع الوتيرة نفسها التي شهدتها أعوام ٢٠٢١ و٢٠٢٢ و٢٠٢٣، ما يشير إلى أن القفزة الاسمية تعكس في جزء كبير منها أثر تغير سعر الصرف، وليس توسعا استثنائيا غير مسبوق.

وأشار إلى أن من الإيجابيات المهمة خلال السنوات الخمس الماضية استمرار النمو التراكمي في حجم الائتمان الموجه للقطاع الصناعي، لافتا إلى أن ما يقرب من ٩٠٪ من هذا الائتمان يذهب إلى القطاع الخاص، الذي يتمتع بجدارة ائتمانية أعلى وقدرة أكبر على التوسع والإنتاج مقارنة بالقطاع العام، الذي تمثل مساهمته نسبة محدودة من إجمالي النشاط الصناعي.

وتوقع أن تشهد المرحلة المقبلة، خاصة مع اقتراب انتهاء برنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي في نوفمبر ٢٠٢٦، تحولا نوعيا في سياسات الائتمان، بحيث لا يقتصر التوسع على الصناعة بوجه عام، وإنما يركز على الصناعات المستهدفة القادرة على زيادة الإنتاج وتعزيز الصادرات.

وأكد أهمية توجيه التمويل إلى الأنشطة التصنيعية ذات البعد التصديري، رغم صعوبة قياس حجم الائتمان الموجه تحديدا لهذا الغرض ضمن إجمالي الائتمان الصناعي، معربا عن أمله في ارتفاع هذه النسبة خلال الفترة المقبلة.

وأشار إلى أن تراجع أسعار الفائدة وتوافر السيولة الدولارية يهيئان بيئة مواتية لتوسع البنك المركزي في التيسير الائتماني وتمويل المصانع الجادة الراغبة في التوسع وزيادة الصادرات.

وشدد على أن النجاح الحقيقي في المرحلة المقبلة لن يقاس فقط بزيادة حجم الائتمان الصناعي، بل بارتفاع نصيب الصناعات المستهدفة ذات الجدوى التصديرية من هذا الائتمان، وبنسب نمو واضحة ومؤثرة.

مي رفاعي

عز الدين حسانين:

خفض الفائدة ومبادرات التمويل أعادت تشغيل أكثر من 5000 مصنع

محمد أنيس:

انتهاء برنامج الإصلاح في 2026 يمهد للتركيز على الصناعات التصديرية

مؤسسة البنك التجاري الدولي تفتتح مركز جراحة المخ والأعصاب للأطفال بمستشفى جامعة أسوان

في إطار التزامها بدعم القطاع الصحي وتطوير الخدمات الطبية المتخصصة للأطفال، افتتحت مؤسسة البنك التجاري الدولي مركز جراحة المخ والأعصاب للأطفال بمستشفى جامعة أسوان، ضمن مشروع يهدف إلى الارتقاء بجودة الرعاية الصحية المقدمة لأطفال صعيد مصر.

ويأتي المشروع بالشراكة مع مستشفى جامعة أسوان، حيث تم تجهيز مركز جراحة المخ والأعصاب للأطفال بأحدث الأجهزة والتقنيات الطبية المتطورة التي تضاهي مثيلاتها في كبرى المراكز العالمية، ليُعد أول مركز من نوعه في صعيد مصر يمتلك هذه الإمكانيات المتقدمة. ويضم المركز ايضا جهاز الملاح الجراحي Neuronavigation والذي يُعد تقنية متقدمة في جراحات أورام المخ، تعتمد على التوجيه اللحظي بالصور ثلاثية الأبعاد لتحديد الورم بدقة، واختيار المسار الأمثل، مما يقلل التدخل الجراحي ويحسن أمان ونتائج العملية

الى جانب أجهزة محاكاة جراحية (Simulator) تُستخدم في إجراء العمليات الدقيقة بأعلى درجات الأمان، إلى جانب دورها في تدريب وتأهيل الأطباء ورفع كفاءة الكوادر الطبية المتخصصة.

ومن المتوقع أن يسهم المركز في تقديم خدمات طبية متقدمة لنحو ١٦٠٠ طفل سنويًا، بما يعزز فرص العلاج الآمن والدقيق، ويدعم منظومة الرعاية الصحية المتخصصة للأطفال في محافظات الصعيد، وقد بلغ إجمالي تمويل المشروع ٣٣ مليون جنيه مصري.

وشهد حفل الافتتاح حضور قيادات مؤسسة البنك التجاري الدولي، يتقدمهم نادية حسني، الأمين العام لمجلس أمناء مؤسسة البنك التجاري الدولي، والمهندس شريف السعيد، مدير مؤسسة البنك التجاري الدولي، إلى جانب ة إيرينى صفوت، مخطط أول برامج بالمؤسسة، وهشام سمير، مسؤول المراقبة والتقييم بمؤسسة البنك التجاري الدولي.

كما حضر من كلية الطب جامعة أسوان كل من الدكتور لؤي سعد الدين نصرت، رئيس جامعة أسوان، والدكتور محمد زكي الدهشوري، عميد كلية الطب، والدكتور خالد إسماعيل، رئيس قسم جراحة المخ والأعصاب، والدكتور أحمد هاني عبد العليم مدرس جراحة المخ والأعصاب، والدكتور أشرف احمد معبد وكيل كلية الطب لشئون البيئة وفي كلمته خلال حفل الافتتاح، أكد المهندس شريف السعيد، مدير مؤسسة البنك التجاري الدولي، أن المشروع يعكس رؤية المؤسسة في إحداث أثر مستدام في قطاع الصحة، قائلًا:

«نؤمن في مؤسسة البنك التجاري الدولي بأن الاستثمار في صحة الأطفال هو استثمار في مستقبل المجتمع، ويأتي دعمنا لإنشاء وتجهيز مركز جراحة المخ والأعصاب للأطفال بجامعة أسوان انطلاقًا من حرصنا على توفير خدمات طبية متقدمة لأطفال صعيد مصر، وتقريب الرعاية الصحية المتخصصة من مستحقيها، إلى جانب دعم تدريب الأطباء وبناء قدرات المنظومة الصحية على المدى الطويل."

من خلاله، أشاد الدكتور لؤي سعد الدين نصرت، رئيس جامعة أسوان، بالتعاون مع مؤسسة البنك التجاري الدولي، مؤكدًا أن المركز يمثل إضافة نوعية للقطاع الطبي بالمحافظة، ويسهم في تعزيز دور الجامعة كمركز إقليمي لتقديم الرعاية الصحية المتخصصة للأطفال.

كما صرح الدكتور أحمد هاني عبد العليم مدرس جراحة المخ والأعصاب ان افتتاح المركز يُعد إضافة نوعية لمنظومة الرعاية الصحية، لما يتمتع به من أحدث التقنيات الطبية العالمية ومعمل محاكاة متطور كما يأتي في إطار الالتزام بتقديم رعاية صحية متكاملة، والاستثمار في الكوادر الطبية الوطنية، ومواكبة التطور السريع في مجال جراحة الأعصاب، بما ينعكس إيجابًا على صحة المرضى وسلامتهم

ويأتي هذا المشروع ضمن استراتيجية مؤسسة البنك التجاري الدولي لدعم المبادرات الصحية ذات الأثر المجتمعي الواسع، والمساهمة في تطوير البنية التحتية الطبية، بما يحقق العدالة في الحصول على خدمات صحية متقدمة، خاصة في المناطق الأكثر احتياجًا.

تحالف مصرفي يضم 8 بنوك يمنح تمويلا بقيمة 8 مليارات جنيه لصالح شركة أورانج مصر

قام البنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي – مصر (سي أي بي – CIB) وبنك مصر وبنك الإسكندرية والتجاري وفا بنك إيجيبت وبنك كريدي أجريكول مصر وبنك الإمارات دبي الوطني – مصر وبنك إتش. إس. بي. سي. مصر، بتوقيع قرض مشترك بقيمة ٨ مليارات جنيه مصري لمدة ٦ سنوات لصالح شركة أورانج مصر للاتصالات، إحدى أبرز شركات الاتصالات في السوق المصري. وجاءت هذه الصفقة لتعكس الثقة الراسخة من الشركات العالمية في قدرة القطاع المصرفي المصري على توفير الحلول التمويلية اللازمة لدعم خطط التوسع والاستثمار في القطاعات الحيوية، وعلى رأسها قطاع الاتصالات والبنية التحتية الرقمية.

يضم التحالف المصرفي ثمانية بنوك، حيث يقوم البنك التجاري الدولي – مصر (سي أي بي – CIB) بدور المرتب الرئيسي الأولي ووكيل التمويل ومسوق التمويل، ويقوم كل من البنك الأهلي المصري وبنك مصر وبنك الإسكندرية بدور المرتب الرئيسي الأولي ومسوق التمويل، كما يقوم كل من التجاري وفا بنك إيجيبت وبنك كريدي أجريكول مصر وبنك الإمارات دبي الوطني – مصر وبنك إتش. إس. بي. سي. مصر بدور المرتب الرئيسي. وقد تم تعيين «مكتب ادسيرو – راجي سليمان وشركاه» (مستشار المقرضين) لإتمام عملية التمويل.

ويتمثل الغرض الرئيسي للتمويل في دعم تطوير البنية التحتية للاتصالات والرقمنة في مصر. سيتم استخدام التسهيل المشترك لتمويل النفقات الرأسمالية، مما يمكن الشركة من الحفاظ على ريادتها في تقديم خدمات الاتصالات المتطورة لملايين العملاء في جميع أنحاء البلاد.

كما سيدعم التمويل استثمارات أورانج مصر المستمرة في البنية التحتية والتحول الرقمي وإطلاق خدمات الجيل التالي في جميع أنحاء مصر. وتثبت الصفقة اهتمام الشركات متعددة الجنسيات بالسوق المحلي وثقتها بالعمل مع البنوك المحلية من بين مجموعة المقرضين. ويأتي ترتيب هذا التمويل المشترك دعما لقطاع الاتصالات في مصر والنهوض بمستوى الخدمات المقدمة من شركات الاتصالات العاملة بالسوق المصري.

وتم توقيع عقد التمويل بحضور قيادات البنوك المشاركة في التمويل إلى جانب عضو مجلس الإدارة المنتدب لشركة أورانج، بالإضافة الى أعضاء فرق العمل من كافة الأطراف.

وصرح محمد الأتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، أن التمويل المشترك متوسط الأجل بقيمة ٨ مليار جنيه مصري لصالح شركة أورانج مصر للاتصالات يأتي تأكيدًا على الدور المحوري الذي يضطلع به البنك الأهلي المصري كأحد البنوك الرائدة في السوق المصرفية، وأن هذا التمويل يعكس النهج الاستراتيجي للبنك الأهلي المصري في دعم شركات القطاع الخاص، وخاصة الشركات الكبرى متعددة الجنسيات العاملة في الصناعات الرئيسية، ويمثل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات محورًا استراتيجيًا لتحقيق التحول الرقمي الشامل وأهداف الشمول المالي في مصر، وإتاحة فرص واعدة للشباب المصري لاستخدام التكنولوجيا في الإبداع والابتكار ودعم ريادة الأعمال، بما يساهم في تحقيق أهداف ورؤية مصر للتنمية المستدامة وبناء اقتصاد رقمي مستدام ومتطور.

وأعرب الأتربي عن سعادته بالتعاون الفعّال بين تحالف البنوك الثمانية المشاركة في التحالف وكذا شركة أورانج مصر للاتصالات، إحدى كبرى شركات الاتصالات المحمولة وخدمات الإنترنت والخدمات الرقمية في مصر، لترتيب هذا التمويل المشترك لمدة ٦ سنوات، موضحا أن التمويل سيسهم في التوسعات الرأسمالية وتطوير الخدمات المتقدمة التي تقدمها الشركة في ظل الطفرة الكبرى في مجال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

وأكد الأتربي أن هذا التمويل يتيح لشركة أورانج الاستخدام الأمثل للسيولة ويوفر لها مرونة مالية استراتيجية في إدارة تدفقاتها النقدية وسداد المدفوعات الخاصة بنشاطها، وهو ما يعكس قدرة القطاع المصرفي المصري على المساهمة بفاعلية وكفاءة عالية في توفير حلول تمويلية مبتكرة ومتكاملة تسهم في تطوير وتنويع الخدمات التي تقدمها الشركات الكبرى العاملة في القطاعات الاستراتيجية، وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق المحلي والإقليمي، وترسيخ دور القطاع المصرفي كشريك أساسي في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

صرح عمرو الجنايني، نائب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة التنفيذي بالبنك التجاري الدولي – مصر (سي أي بي – CIB)، أن هذه الصفقة تُعد نموذجًا متكاملا للتمويل الهيكلي الذي يعكس الخبرة العميقة وقدرتنا على تصميم وتنفيذ حلول تمويلية مبتكرة تتماشى مع احتياجات كبرى الشركات المحلية والعالمية العاملة في السوق المصري تأكيدا على الدور القيادي الذي يضطلع به البنك في قيادة وتنظيم الصفقات التمويلية الكبرى، خاصة في القطاعات الحيوية ذات التأثير الاستراتيجي، وعلى رأسها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الذي يُعد أحد المحركات الرئيسية للتحول الرقمي ودعم الاقتصاد القائم على المعرفة. وأضاف أن هذا التحالف يمثل تأكيدًا على قوة ومتانة القطاع المصرفي المصري وقدرته على توفير تمويلات طويلة الأجل لدعم خطط التوسع والاستثمار للشركات الكبرى، رغم التحديات الاقتصادية العالمية، وهو ما يعكس بيئة مصرفية مستقرة وقادرة على جذب ثقة الشركات متعددة الجنسيات.

وأكد أن CIB لا يقتصر دوره على توفير التمويل فقط، بل يمتد ليشمل تقديم الاستشارات المالية وبناء شراكات استراتيجية طويلة الأجل تقوم على فهم عميق لاحتياجات العملاء ورؤية واضحة لمستقبل أعمالهم.

وأشار الجنايني إلى أن CIB يولي اهتمامًا خاصًا بدعم الاستثمارات الموجهة لتطوير البنية التحتية الرقمية، لما لها من دور محوري في تحسين جودة الخدمات، وتعزيز الشمول المالي، ودعم جهود الدولة في تنفيذ رؤية مصر للتنمية المستدامة والتحول الرقمي. واختتم تصريحه بالتأكيد على التزام CIB المستمر بدعم الشركات الرائدة ذات الخطط الطموحة للنمو، معربًا عن ثقته في أن هذا التمويل سيسهم بفاعلية في تعزيز القدرات التشغيلية والتنافسية لشركة أورانج مصر للاتصالات، وتحقيق قيمة مضافة مستدامة لكافة الأطراف المعنية.

وصرح هشام عكاشه – الرئيس التنفيذي لبنك مصر – أن مشاركة بنك مصر في هذا التمويل المشترك تأتي في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، والتي تستهدف تقديم حلول تمويلية مبتكرة ومستدامة تلبي احتياجات العملاء وتدعم القطاعات الاقتصادية الحيوية، بما يسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة.

وأشاد عكاشه بالتعاون المثمر والبنّاء بين بنك مصر وكافة البنوك المشاركة في التمويل، والذي أسفر عن إتمام التمويل بنجاح، مؤكدًا الدور المحوري الذي يقوم به القطاع المصرفي المصري في دعم الاقتصاد القومي، لا سيما في القطاعات الاستراتيجية ذات التأثير المباشر، وعلى رأسها قطاع الاتصالات، وأوضح أن شركة أورانج مصر للاتصالات تُعد من أبرز الشركات العاملة في هذا القطاع الحيوي، وأن هذا التمويل المشترك سيمكّنها من تحقيق نمو مستدام، وتعزيز قدرتها التنافسية، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة بالسوق المصرية، بما يواكب متطلبات التطور التكنولوجي ويخدم خطط الدولة للتنمية.

وأكد عكاشه أن بنك مصر يواصل القيام بدوره كمحفّز رئيسي للتنمية الوطنية والاستراتيجية، انطلاقًا من إيمانه الراسخ بأهمية الاستدامة، ودعم التطوير المستمر، وتعزيز الشراكات الفعّالة التي تسهم في بناء اقتصاد قوي وقادر على مواجهة التحديات المستقبلية.

صرّح باولو فيفونا، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك الإسكندرية، قائلًا: «نفخر بمشاركتنا في هذا القرض المشترك بصفتنا المرتب العام الرئيسي الأولي ومسوق التمويل، بما يعكس التزامنا الاستراتيجي بتمويل القطاعات الحيوية الداعمة للتنمية الاقتصادية في مصر وتمكين التحول الرقمي. ويجسد دورنا ثقتنا القوية في قطاع الاتصالات، لما له من دور محوري في دعم النمو الاقتصادي المستدام، وكذلك في شركة اورنج مصر باعتبارها من الشركات الرائدة في السوق. ويواصل بنك الإسكندرية تركيزه على القيام بدور الشريك المالي الموثوق لكبرى الشركات، بما يسهم في تحقيق قيمة مستدامة وأثر اقتصادي طويل الأجل، وذلك بما يتماشى مع استراتيجية مجموعة إنتيسا سان باولو.»

وأضاف معاوية الصقلي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب: «يفخر التجاري وفا بنك إيجيبت بدعم نمو الأعمال في مختلف القطاعات داخل السوق المصرية، بما في ذلك قطاع الاتصالات الحيوي. وتأتي مشاركتنا في هذا القرض المشترك تأكيدًا لالتزامنا المتواصل بدعم مشروعات البنية التحتية في مصر. ونعتز بعلاقتنا الممتدة مع شركة أورانج، ونؤكد استمرار البنك في تقديم كل سبل الدعم لنجاحهم.

أعرب عمرو الشافعي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك الإمارات دبي الوطني – مصر، عن اعتزازه بالدور المحوري للبنك كـ «مرتب رئيسي ومقرض» في هذا التمويل المشترك متوسط الأجل. وأكد الشافعي أن هذا التمويل موجه لصالح واحدة من أكبر شركات الاتصالات الرائدة في السوق المصري، والتي تُعد أحد الأعمدة الرئيسية للنهوض بقطاع الاتصالات في مصر. وأشار إلى أن دعم وتمويل القطاعات الحيوية، التي تمثل صلة وصل رئيسية للمساعدة في النهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، يأتي ضمن أحد الاهتمامات الرئيسية للبنك.

وأضاف الشافعي في تصريحاته: «إن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يُعد من أسرع القطاعات نموا في العالم، وخاصة في مصر التي تشهد تحولات رقمية كبيرة تستهدف تحسين جودة الخدمات وتعزيز التحول الرقمي. نحن نؤمن بأن هذا التمويل سيسهم في تعزيز البنية التحتية والقدرات التكنولوجية لشركة أورانج مصر وسيعود على الاقتصاد بأثر إيجابي من حيث توفير فرص عمل جديدة وتعزيز من قدراتنا التنافسية في المنطقة ككل.»

في هذا الإطار، صرح أحمد عصام، رئيس قطاع الشركات والقروض المشتركة ببنك كريدي أجريكول مصر: «نفخر بأن نكون جزءًا من هذا التمويل المشترك والذي يجسد قوة الشراكة الاستراتيجية مع شركة أورانج. كما نقدر التعاون مع مجموعة من أبرز البنوك لتقديم هذا التمويل لشريك عالمي يتمتع بثقة ومصداقية راسخة. وتؤكد مشاركتنا في هذا التمويل التزام كريدي أجريكول مصر بدعم التنمية الاقتصادية وتعزيز النمو المستدام في السوق المصرية.»

وقد صرح إيهاب عيسى، رئيس قطاع تمويل الشركات العالمية ببنك إتش إس بي سي مصر: «من خلال شبكتنا العالمية، يقوم HSBC بدعم شركة أورانج في أكثر من ١٥ دولة، وتربطنا شراكة طويلة الأمد مع أورانج مصر لأكثر من عقدين من الزمن. إن فيامنا بدور المنسق الرئيسي المفوض في هذا التمويل المشترك يؤكد ايماننا بالدور الحيوي الذي تلعبه شركة أورانج وقطاع الاتصالات في دفع عجلة التطور الرقمي في مصر.»

وأضاف محمد عبد المعطي، نائب رئيس الشركة للقطاع المالي والاداري لشركة أورانج مصر: «يمثل نجاح ترتيب هذا التسهيل الائتماني المشترك خطوة استراتيجية مهمة لشركة أورانج لتوفير منصة تمويل قوية وطويلة الأجل ومتنوعة تدعم أولوياتنا الاستراتيجية وخططنا المستقبلية. ويعكس الإقبال القوي من قبل مجموعة من المؤسسات المالية الرائدة مستوى الثقة في أدائنا التشغيلي، وقوة مركزنا الائتماني، ووضوح توجهنا الاستراتيجي على المدى الطويل. يسهم هذا التسهيل في تعزيز مرونتنا المالية، وعلى وجه الخصوص سيدعم هذا التمويل التوسع المستمر وتحديث البنية التحتية لشبكاتنا، والارتقاء بجودة الخدمات، وتسريع نشر حلول الاتصالات من الجيل التالي في مختلف أسواقنا.

ومع إتمام هذه الصفقة، أصبحت الشركة في موقع قوي لتنفيذ استراتيجية النمو الخاصة بها بأسلوب منضبط ومستدام، مع الاستمرار في تقديم خدمات اتصالات موثوقة وعالية الجودة لعملائنا، وتحقيق قيمة مضافة طويلة الأجل لكافة الأطراف.»

المصرف المتحد سابع أكبر محفظة تمويل عقاري لإسكان محدودي الدخل

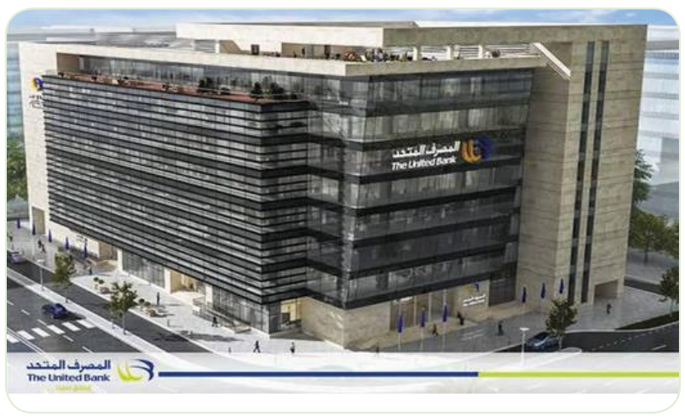

صعد المصرف المتحد لسابع أكبر بنك يقدم خدمات التمويل العقاري وفقا لمبادرة اسكان محدودي الدخل بقيمة تمويلية بلغت ٢,٤٥٩ مليار جنيه وذلك وفقا للبيانات الصادرة عن صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، بنهاية شهر نوفمبر ٢٠٢٥.

وبذلك يكون المصرف المتحد قد استحوذ على ٢,٨٪ من إجمالي حجم التمويلات الموجهة للتمويل العقاري لاسكان محدودي ومتوسطي الدخل بعدد عملاء بلغ ٣٣,٨٩ ألف عميل.

وتعكس البيانات الصادرة عن صندوق الاسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري في نهاية شهر نوفمبر ٢٠٢٥ الدور الهام الذي يلعبه المصرف المتحد في تعزيز القطاع العقاري وتوفير فرص الإسكان للمواطنين من محدودي ومتوسطي الدخل بمختلف أنحاء الجمهورية.

يقول طارق فايد الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب ، أن التوسع في خدمات التمويل العقاري لاسكان محدودي ومتوسطي الدخل يعد أحد آليات الدولة والبنك المركزي المصري لتحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء علي العشوائيات وتعزيز آليات الشمول المالي وتمكين الفئات الأكثر احتياجا .

وذلك من خلال تحريك السوق لتوفير وحدات مدعومة لمتوسطي ومحدودي الدخل بمحافظات الجمهورية وخاصة محافظات الصعيد والمدن الجديدة. مما له من اثر كبير في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

وأضاف أن منظومة حلول خدمات التمويل العقاري تحظي باهتمام كبير في ادارة المصرف المتحد. فالمصرف يقدم خدماته علي مستوي ١٦ محافظة و١٢ مدينة جديدة علي مستوي مصر، وذلك من خلال التحسين المستمر لنوعية الخدمات المقدمة للعملاء من حيث السرعة والكفاءة مستندين علي تطبيقات التحول الرقمي.

وجدير بالذكر أن المصرف المتحد يقدم خدماته للتمويل العقاري من خلال ٦٨ فرع منتشرين بجميع أنحاء الجمهورية. كما تمكن المصرف المتحد من خلال الفترة الماضية من اطلاق حزمة من الحلول التمويلية المتطورة والمدعومة بالرقمنة للارتقاء بتجربة العملاء وتسريع عملية الحصول علي التمويل تتضمن المحفظة الرقمية والموبيل البنكي والانترنت البنكي بغرض التسهيل على العملاء وتوفير الوقت والجهد حتي يتمكنوا من سداد التزاماتهم في موعيدها.

وتأتي برامج التمويل العقاري المتميزة للمصرف المتحد في ٩ من محافظات الصعيد وهم: الجيزة – الفيوم – بني سويف – المنيا – أسيوط – سوهاج – قنا – الاقصر – أسوان. كما يقدم خدمات التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل في ٤ محافظات بمنطقة القناة وهم: بورسعيد – السويس – الاسماعيلية والبحر الاحمر.

فضلا عن ١٢ مدن بالمجتمعات العمرانية الجديدة هم: ٦ اكتوبر – العاشر من رمضان – العبور – الشروق – بدر – برج العرب – النوبارية – دمياط الجديدة ومدينة العلمين الجديدة – الشيخ زايد – السادات – ١٥ مايو. كذلك ٧ محافظات بمنطقة الوجه البحري والدلتا وهم: المنوفية – الغربية – البحيرة – كفر الشيخ – الشرقية – الدقهلية – القاهرة.

طارق فايد :

الرقمنة إحدى آليات توسيع قاعدة الشمول المالي

www.facebook.com/AlamALmalNews

«اتفاق الخبراء» يفتح الباب لـ2.7 مليار دولار من قرض صندوق النقد.. شهادة ثقة أم التزام مشروط؟

تطورات جديدة شـهدها ملف برنامج التسـهيل الممدد بين مصر وصندوق النقد الدولي، حيث توصلت بعثة الصندوق والتي زارت القاهرة خلال الأيام الماضية لاتفاق على مسـتوى الخبراء مع الحكومة بشـأن المراجعة الخامسة والسادسة مما يتيح صرف مبلغ ٢,٧ مليار دولار تمويلات جديدة قيمة الشريحتين.

ووقعـت مصـر مع الصندوق اتفاق في مارس ٢٠٢٤، لزيادة قيمة برنامج الدعم من٣ مليارت دولار إلى ٨ مليارات دولار، صرفت مصر منهم نحو ٣,٢ مليار دولار بخلاف الشريحتين رهن الموافقة.

وقالت فلادكوفا هولار، رئيسة بعثة الصندوق إلى مصر، في تصريحات لها، إن جهود تحقيق الاستقرار الاقتصادي حققت مكاسب مهمة، مشيرة إلى أن الاقتصاد المصري يُظهر مؤشرات على نمو قوي رغم التحديات المرتبطة بالبيئة الأمنية الإقليمية وحالة عدم اليقين العالمي.

وكان صندوق النقد قد اشترط تنفيذ إصلاحات تتعلق ببرنامج طرح الشركات الحكومية وخفض دعم الوقود لصرف دفعات المراجعتين الخامسة والسادسة بقيمة ٢,٥ مليار دولار، إلى جانب ٢٧٤ مليون دولار تمثل الشريحة الأولى ضمن برنامج الصلابة والاستدامة.

وأشار الصندوق إلى أن النشاط الاقتصادي في مصر سجل نموًا بنسبة ٤,٤٪، مقارنة بـ٢,٤٪ في العام السابق، موضحًا أن التعافي كان واسع النطاق ومدعومًا بأداء قوي في التصنيع غير النفطي والنقل والقطاع المالي والسياحة.

دعوة لتسريع الإصلاحات ودعم القطاع الخاص

ويرى صندوق النقد الدولي أنه مع بدء تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، يصبح من الضروري الانتقال إلى نموذج اقتصادي أكثر استدامة، من خلال تسريع الإصلاحات التي تتيح للقطاع الخاص مساحة وفرصًا أكبر للنمو.

ومن المتوقع أن يتم لاحقاً رفع الاتفاق إلى المجلس التنفيذي لـ «صندوق النقد الدولي» للموافقة النهائية على صرف التمويل الجديد، إن إتمام المراجعتين الخامسة والسادسة يعني دفعة قوية للاقتصاد المصري، إذ يتيح تمويلاً إضافياً مهماً بمليارات الدولارات، ويعكس ثقة «صندوق النقد الدولي» في جهود الإصلاح واستقرار الاقتصاد المصري، مع تسليط الضوء على الحاجة الملحة لمزيد من الإصلاحات الهيكلية والتخارج من الأصول لتعزيز النمو المستدام.

شهادة ثقة

أكد محمد عبد المنعم، أن توصل مصر لاتفاق على مستوى الخبراء مع صندوق النقد الدولي يمثل «شهادة ثقة» قوية في الاقتصاد المصري، من شأنها تشجيع المستثمرين الأجانب على ضخ استثمارات مباشرة، أو الدخول في أدوات الدين الحكومي كأذون وسندات الخزانة.

وفي تعليقه على ملاحظات الصندوق بشأن الضرائب ومساحة القطاع الخاص، أوضح الدولة تسير بالفعل وفق خطة ممنهجة ومنتظمة للتخارج من بعض القطاعات لصالح القطاع الخاص، وذلك عبر طرح حصص من الشركات المملوكة للدولة سواء في البورصة (الاكتتاب العام) أو لمستثمرين استراتيجيين.

وأضاف أن الدولة تعمل على مبادرات لدمج «الاقتصاد غير الرسمي» في المنظومة الرسمية، وهو ما سينعكس إيجابياً على الحصيلة الضريبية للدولة دون الحاجة لزيادة الأعباء، واصفاً ملاحظات الصندوق في هذا الشأن بأنها «مقبولة» وتأتي في سياق المراجعات المعتادة.

وتوقع أن يبدأ البنك المركزي في تخفيف سياسةِ التشدد النقدي بشكل تدريجي وليس مفاجئاً، مستبعداً حدوث خفض كبير للفائدة دفعة واحدة، وأكد أن «المركزي» يراقب معدلات التضخم بصورة مستمرة لضمان تماشى أسعار الفائدة مع انحسار التضخم، خاصة وأن التضخم قد ينتج عن زيادة المعروض النقدي أو تقلبات سعر الصرف.

واختتم تصريحاته بالتأكيد على أن أي مراجعة من المؤسسات الدولية يصاحبها عادة بعض الملاحظات، وهو أمر طبيعي ومقبول في سياق الإصلاح الاقتصادي.

محمد عبد الحكيم: توسيع القاعدة الضريبية الحل الأمثل لعدم تحميل المواطنين أعباء جديدة.

توسيع القاعدة الضريبية

أكد محمد عبد الحكيم، رئيس قسم الأبحاث في شركة أسطول، أن التوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء مع صندوق النقد الدولي يعد خطوة إيجابية متوقعة، تهدف إلى تجاوز تأخر المراجعات السابقة، مشيرًا إلى أن صرف الشريحتين (أو إجمالي التمويل المتاح حاليًا) سيساهم بشكل مباشر في مساعدة الحكومة على سداد التزاماتها بالعملة الأجنبية وتغطية العجز في ميزان المعاملات الجارية.

وأوضح «عبد الحكيم» أن نجاح الحكومة في الوصول لهذا الاتفاق جاء مدفوعًا بعدة مؤشرات إيجابية، أبرزها انخفاض معدلات التضخم، تحسن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، انتعاش إيرادات السياحة، بالإضافة إلى جدية الحكومة في ملف الطروحات وضبط الموازنة العامة والسيطرة على العجز.

وفيما يتعلق بملاحظات الصندوق حول ضعف نسبة الإيرادات الضريبية للناتج المحلي، أشار رئيس أبحاث «أسطول» إلى أن انخفاض هذه النسبة يعود لاعتماد الحكومة على «إيرادات أخرى» غير معتادة في الموازنات التقليدية، فضلا عن الإعفاءات الضريبية الممنوحة لبعض الكيانات.

وشدد «عبد الحكيم» على أن سعر الضريبة الحالي مناسب ولا يحتاج لزيادة، مؤكدًا أن الحل الأمثل الذي يجب أن تعمل عليه الحكومة هو «توسيع القاعدة الضريبية» وضم الاقتصاد غير الرسمي للمنظومة الرسمية، لرفع نسبة مساهمة الضرائب في الناتج المحلي دون فرض أعباء جديدة.

وأشار إلى أن أن الأثر الأهم لهذا الاتفاق تصدير صورة إيجابية عن الاقتصاد المصري لمجتمع الاستثمار الدولي، مما يعزز الثقة ويجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما توقع أن يؤدي الاتفاق إلى خفض «معامل المخاطر» على أدوات الدين المصرية، مما سيساعد في تقليل تكلفة الاقتراض وأسعار الفائدة على الديون السيادية بالعملة الأجنبية على المدى المتوسط.

تعزيز لثقة المستثمرين

أكد عمرو صالح الخبير الاقتصادى، أن انتهاء المراجعة الخامسة والسادسة من قبل بعثة صندوق النقد لقرض مصر،سوف يسهم فى حصول مصر على شريحة جديدة من قرض الصندوق مطلع ٢٠٢٦،مما يسهم فى زيادة الاحتياطى النقد لدى البنك المركزى.

وأضاف أن العلاقة بين مصر وصندوق النقد الدولى لن تنتهى بحصول مصر على هذا القرض بل سيظل التعاون بين الطرفين،حيث يقوم الصندوق بمراجعات قبل صرف اى شريحة جديدة من القرض المتفق علية،يرجع الى متابعة الاداء الاقتصادى للدولة،حيث وضع الصندوق بعض الضوابط التى يتم من خلالها حصول مصر على قرض ٨ مليارددولار،نجح الحكومة المصرية فى تحقيق معظم هذا الضوابط منها تحرير سعر الصرف،وتخارج الدولة من الاصول المملوكة لها، وتحقيق مزيد من المرونة فى منظومة الضرائب،وتقليل العجز فى الميزان التجارة، حيث نجحت سياسات البنك المركزى فى تحقيق اشتراطات البنك المركزى،مما أنعكس على مؤشرات الاقتصاد المصرى،حيث ارتفع معدل النمو ليصل الى ٤,٤٪،ويجب العمل الى زيادة هذا المعدل لـ ٨٪ لكن ذلك يسهم فى تقليل معدلات البطالة.

وأشار إلى أن الاقتصاد المصري يحتاج للعمل في ملف الصادرات بإعتباره أحد أكبر الموارد الدولارية حاليا، وذلك بالاعتماد على قطاع الصناعة والزراعة، والذي يعدا من أهم القطاعات الأولى بالنمو خلال الفترة الحالية، وذلك مع استغلال التطورات الحالية وإيجاد بدائل محلية للسلع المستوردة، ووقف استيراد بعض السلع الأجنبية لخفض فاتورة الاستيراد، وتقليل العجز في ميزان التجاري بميزان المدفوعات المصري.

وأضاف ان الحكومة المصريةعليها خلال الفترة القادمة تنفيذ شروط الصندوق الخاصة ببرنامج طروحات الشركات الحكومية وخفض دعم الوقود لصرف دفعات المراجعتين الخامسة والسادسة لمصر بقيمة ٢,٧ مليار دولار، إضافة إلى صرف ٢٧٤ مليون دولار قيمة الشريحة الأولى، ضمن برنامج الصلابة والاستدامة،حيث لم تحدد البعثة وقت معين لصرف الشريحة.

وأشار الى أن تأجيل بعض الطروحات الحكومية، يرجع الى رغبة الحكومة فى بيع الطروحات فى التوقيت المناسب بالقيمة التى تتناسب مع أصول تلك الشركات،متوقعا أن يكون هناك توسع فى برنامج الطروحات خلال ٢٠٢٦.

أسماء عبد الباري وزياد الحامدي

محمد عبد المنعم: تأكيد جديد على نجاح الاقتصاد المصري

محمد عبد الحكيم: توسيع القاعدة الضريبية الحل الأمثل لعدم تحميل المواطنين أعباء جديدة

عمرو صالح: يخفض تكلفة الديون ويعزز ثقة المستثمرين

تعزيزاً لمسيرة التحول الرقمي بالقطاعين المصرفي والقضائي..

البنك الأهلي المصري يفتتح قاعات التقاضي الإلكترونية

افتتح البنك الأهلي المصري أول قاعات تقاضٍ إلكترونية متكاملة، وذلك في إطار استراتيجيته الشاملة لرقمنة الإجراءات القضائية وتطوير منظومة العمل بالمجموعة القانونية، تأكيدا على التزام البنك الأهلي المصري المستمر بالابتكار والتطوير، وحرصه على الحفاظ على مكانته كمؤسسة مصرفية رائدة تواكب أحدث التطورات التكنولوجية، كما تعكس رؤية البنك في المساهمة الفعالة في دعم جهود الدولة المصرية لتحقيق العدالة الناجزة وتعزيز ثقة المتعاملين في المنظومة القضائية.

شهد حفل الافتتاح المستشار عدنان فنجري وزير العدل، و محمد الأتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، ويحيي أبو الفتوح نائب الرئيس التنفيذي للبنك، وأشرف شعبان رئيس القانونية التنفيذي بالبنك الأهلي المصري، إلى جانب نخبة من كبار مسؤولي الجانبين وبحضور محمد شعبان وكيل محافظ البنك المركزي للشئون القانونية.

حيث أكد المستشار الجليل عدنان فنجري أن الدولة تضع منظومة التقاضي الإلكتروني على رأس أولوياتها الاستراتيجية، بهدف خفض الجهود والنفقات وتسريع وتيرة الفصل في القضايا.

وأشاد وزير العدل بأهمية تكاتف مؤسسات الدولة في المضي قدمًا نحو تطبيق التحول الرقمي، معربًا عن تقديره للتعاون المثمر بين وزارة العدل والبنك الأهلي المصري، والذي أسفر عن الكثير من أوجه التعاون التي تخدم المنظومة القضائية في مصر وتساهم في تحقيق العدالة الناجزة.

من جانبه، أكد محمد الأتربي أن مصر تشهد خطوات وثابة ومتسارعة على مختلف الأصعدة في سبيل تطوير منظومة التقاضي وتيسير إجراءاتها على المتقاضين، لا سيما في مجال التحول الرقمي لهذه المنظومة.

وأوضح الأتربي أن رقمنة الإجراءات ومخرجات التقاضي بشكل عام تمثل أحد الأركان الأساسية لاستراتيجية التنمية المستدامة، والتي يوليها البنك الأهلي المصري اهتمامًا بالغًا، مؤكدًا أن قاعات التقاضي الإلكترونية ورقمنة منظومة التقاضي بالبنك تعد وسيلة لتحسين الأوضاع بشكل أكثر كفاءة وفاعلية، مضيفاً أن هذه المبادرة تأتي في إطار مواكبة البنك لكافة المستحدثات التقنية التي تتم داخل مختلف الجهات الحكومية، والتي تتماشى مع استراتيجية البنك الشاملة، مما ينعكس بشكل إيجابي على سرعة إنجاز الأعمال المطلوبة وتوفير الوقت والجهد المبذول لكافة المتقاضين بالبنك.

ومن جانبه أوضح أشرف شعبان أن قاعات التقاضي الإلكترونية تتيح تعميم الإجراءات عن بُعد وفقًا لآلية تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني، ورفع عدد غير محدود من الدعاوى يوميًا توفيرًا للوقت، فضلا عن خفض التكلفة المرتبطة برفع الدعاوى، كما أشار شعبان إلى أن المنظومة الجديدة تتيح إيداع صحيفة الدعوى عن بُعد وسداد رسومها ومصاريفها من خلال منظومة الدفع الإلكتروني الخاصة بوزارة العدل، بالإضافة إلى حضور جلسات المرافعة إلكترونيًا.

وأكد شعبان أن المنظومة الجديدة تساهم في سرعة إتمام الإجراءات وسهولة الاطلاع على المستندات ومجريات الدعاوى، والإخطار بالمواعيد عبر الرسائل النصية القصيرة والبريد الإلكتروني، مما يسهم في توفير وقت ومجهود المتقاضين بالبنك وتحقيق العدالة الناجزة وتخفيض النفقات بشكل عام من التكاليف والأعباء الأمنية والإدارية، الأمر الذي ينعكس إيجابًا في الحفاظ على صدارة وريادة البنك الأهلي المصري في القطاع المصرفي المصري والإقليمي، مشيرا إلى حرص البنك على اتباع المعايير البيئية في تقنين استهلاك الورق والحد من استخدام الأحبار بما ينعكس إيجابا على الحفاظ على البيئة، وهو ما يأتي ضمن استراتيجية البنك في تدعيم معايير الاستدامة وتقليل البصمة الكربونية.

ڤاليو تتعاون مع تاكتفُل لتعزيز تجربة العملاء عبر حلول الذكاء الاصطناعي المتقدمة

أعلنت شركة ڤاليو، المنصة الرائدة للتكنولوجيا المالية الشاملة في مصر، عن شراكة استراتيجية مع شركة Tactful AI، الرائدة إقليميًا في مجال تطوير تجارب العملاء المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وذلك بهدف تقديم تفاعلات أسرع وأكثر ذكاءً وتخصيصًا مع العملاء عبر المنظومة الرقمية المتكاملة لشركة ڤاليو.

وبموجب هذه الشراكة، ستستفيد ڤاليو من قدرات Tactful AI في تنظيم، توحيد وأتمتة تفاعل العملاء عبر مختلف نقاط التواصل، بما في ذلك تطبيق واتساب، والموقع الإلكتروني، والتطبيق الهاتف المحمول، ومنصات التواصل الاجتماعي. كما تتيح المنصة تحليلات متقدمة لتفاعلات العملاء، بما يساهم في تسريع مدة الاستجابة، وتقليل التعقيدات التشغيلية، وتعزيز رحلة العميل، مع الحفاظ على التوازن بين الحلول الرقمية والتفاعل البشري.

تأسست شركة Tactful AI في مصر، وتعمل حاليًا في أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا والمملكة المتحدة وأوروبا، حيث تقدم منصة متطورة لإدارة تجارب العملاء تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي المتقدم (Agentic AI)، وتشمل تحليلات فورية للمحادثات، وأدوات تفاعل ذكية، واستوديو أتمتة دون الحاجة إلى كتابة أكواد، إلى جانب إدارة ورؤى موحدة لتجربة العميل عبر جميع القنوات. وتمكّن هذه الحلول المؤسسات من رفع مستويات رضا العملاء وتعزيز الكفاءة والمرونة التشغيلية.

وفي تعليقه على الشراكة، قال محمد المصري، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة Tactful AI: «نفخر بالتعاون مع شركة ڤاليو، إحدى أبرز قصص النجاح في مجال التكنولوجيا المالية في مصر، والتي تواصل توسيع رؤيتها الهادفة إلى إتاحة حلول مالية شاملة وميسرة على مستوى المنطقة. هذه الشراكة لا تقتصر على الجانب التقني فحسب، بل تعكس التزامًا مشتركا بالارتقاء بمعايير تجربة العملاء في قطاع الخدمات المالية. ومن خلال Tactful AI، ستتمكن ڤاليو من تسريع خدماتها، وتعزيز تفاعلها مع العملاء بذكاء أكبر، والحصول على رؤى أعمق لاحتياجاتهم في كل نقطة تواصل.»

ومن جانبه، قال محمد منير، نائب الرئيس التنفيذي لشركة ڤاليو:«يظل عملاؤنا في صميم كل ما نقوم به في ڤاليو. ومع استمرارنا في التوسع والابتكار، نحرص على الاستثمار في منصات ذكية تمكننا من استباق احتياجات العملاء والاستجابة لها بسلاسة عبر جميع القنوات. وتمنحنا حلول Tactful AI القدرة على تحقيق ذلك بدقة أعلى، وقابلية توسع أكبر، وبما يتماشى مع خصوصية واحتياجات أسواقنا الإقليمية.»

وتعكس هذه الشراكة تطور منظومة التكنولوجيا في مصر، وتُبرز الدور المتنامي للشركات المحلية في تطوير حلول تنافس عالميًا ومصممة خصيصًا للأسواق الإقليمية، حيث تشترك كل من ڤاليو وTactful AI في رؤية موحدة تقوم على توظيف الابتكار لتحقيق تأثير مستدام وقابل للتوسع.

مؤسسة بنك مصر تدعم مستشفيات جامعتي سوهاج وطنطا بـ75.5 مليون جنيه لتجهيز جناح الحضانات والرعاية المركزة والعمليات

قامت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع بتوقيع مذكرتي تفاهم مع جامعتي سوهاج وطنطا بقيمة ٧٥,٥ مليون جنيه استجابة للحاجة الملحة لتطوير الخدمات الطبية والجراحية بتلك المستشفيات التي تستقبل آلاف المرضى سنويا من محافظات الصعيد والدلتا،حيث قام عصام الوكيل رئيس مجلس أمناء مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع ورئيس مجلس إدارة بنك مصر غير التنفيذي بتوقيع مذكرتي التفاهم مع كلا من الدكتورحسان حمدي عبدالرحمن نعمان –رئيس جامعة سوهاج والدكتور محمد حسين محمود رئيس جامعة طنطا الذي قام بتفويض الدكتور محمد سيد حنتيرة عميد كلية الطب ورئيس مجلس إدارة المستشفيات الجامعية بجامعة طنطا، وقد حضر التوقيع لفيف متميز من قيادات مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع والجامعتين، وذلك إنطلاقا من حرص مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع على تطوير القطاع الطبي بمختلف محافظات جمهورية مصر العربية، للمساهمة في تقديم خدمة طبية متكاملة ومتطورة بالمستشفيات الجامعية والحكومية والتي بدورها تقدم الخدمات الطبية لأكبر عدد من المواطنين،

وبموجب مذكرة التفاهم مع جامعة سوهاج، تقدم مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع دعما بمبلغ٤٨,٥ مليون جنيها لتجهيز جناح الحضانات والرعاية المركزة بمستشفى الأطفال الجامعي الجديد بالجامعة،كما تقدم المؤسسة بموجب مذكرة التفاهم مع جامعة طنطا مبلغ ١٥ مليون جنيه لاستكمال احتياجات تجهيز جناح الرعاية المركزة بنحو ١٥ غرفة رعاية مركزة بمستشفيات جامعة طنطا التعليمي العالمي، ومبلغ ١٢ مليون جنيه لاستكمال تطوير جناح الرعاية المركزة والعمليات بتجهيز عدد ١٠ أسرة عناية مركزة وعدد ٣ غرف عمليات بمستشفى الجراحات الجديدة بجامعة طنطا، بما يساهم في رفع كفاءة القطاع الصحي بسوهاج وطنطا، ويعزز من سرعة تقديم الرعاية الصحية للمرضى.

وفي هذا الإطار، أكد عصام الوكيل رئيس مجلس أمناء مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع ورئيس مجلس إدارة بنك مصر غير التنفيذي على الدور الريادي الذي تقوم به المؤسسة في مجال المسؤولية المجتمعية، ولا سيما في دعم المنظومة الصحية من خلال مساندة المستشفيات الجامعية بجامعتي طنطا وسوهاج، بما يعزز من جودة الرعاية الصحية المقدمة للمواطنين.

كما أعرب عصام الوكيل عن بالغ اعتزازه بالشراكة مع الجامعتين، والتي تمثل نموذجًا واضحًا للتعاون المشترك في دعم القطاع الصحي، مشيرًا إلى استمرار المؤسسة في تنفيذ مشروعات صحية تسهم بفاعلية في تطوير المجتمع والارتقاء بالقطاع الطبي. وأكد سيادته جاهزية مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع الكاملة لدعم وتطوير الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين بكافة الوسائل المتاحة.

وأشاد الدكتور حسان النعماني رئيس جامعة سوهاج بالدور الريادي الذي تقوم به مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع مشيرا إلى الإسهامات السابقة للمؤسسة في دعم العديد من الوحدات بمستشفيات جامعة سوهاج؛ وهي (قسم الحالات الحرجة للأطفال، ووحدة الكلى الصناعي، وحدة الرعاية المركزة، وحدة الكبد والجهاز الهضمي)، كما أشار إلى أن الدعم الحالي الذي يتمثل في تجهيز جناح الحضانات والرعاية المركزة بمستشفى الأطفال الجامعي الجديد، والذي سيسهم في تجهيز عدد ١٩ حضانة بمشتملاتها و٣٤ سرير رعاية بوحدة الرعاية المركزة، يعتبر تكليلا لجهود المؤسسة والتي سينتج عنها افتتاح المستشفى رسميا لتكون المستشفى الوحيدة المتخصصة للأطفال بالصعيد وهي مجهزة بأفضل الأجهزة المتطورة.

وقد أعرب الدكتور محمد حسين محمود رئيس جامعة طنطا، عن مدى تقديره للعمل الأهلي وخصوصا الدور الذي تقوم به مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع لتطوير القطاع الطبي، شاكراً لمساهمات المؤسسة التي عملت على تطوير مستشفيات جامعة طنطا التعليمي والجراحات الجديدة والتي بدورها تمثل الملجأ الأكبر بالدلتا للعديد من المرضى، مشيرا إلى أن مستشفيات طنطا الجامعي تستقبل متوسط ٣ مليون حالة سنويا، فضلا عن إجراء عدد ٦٠٠٠ حالة مناظير سنويا كما تحتوي على وحدة قسطرة قلب تقوم بإجراء ٤٠٠ حالة سنويا ويوجد بالمستشفى عدد ١٨ غرفة عمليات تقوم بإجراء جميع أنواع الجراحات الدقيقة والمتخصصة في جميع التخصصات بمعدل ٣٠٠٠ حالة سنويا وقسم الأشعة المتخصصة لجميع أنواع الأشعة بمعدل ٤٠٠٠٠ حالة سنويا.

وأشار الدكتور محمد سيد حنتيره عميد كلية الطب ورئيس مجلس إدارة المستشفيات الجامعية بجامعة طنطا إلى أن مستشفيات جامعة طنطا؛ يبلغ عدد المترددين على العيادات الخارجية بها ٧٤٢٣٨ مريض، كما يتردد على الوحدات الخاصة ٣٣٤٥٨ وعدد حالات القسم الداخلي ٦٢٨٢ كما يبلغ عدد حالات الرعاية المركزة ٦٣٢٤ والأطفال بالحضانات ٢٢٥ وجلسات الغسيل الكلوي ٦٣٣٩ ويتردد لعلاج نفقة الدولة ٢٢٨٢٨ سنويا.

هذا وتعمل مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع على دعم المشروعات الصحية والتعليمية، للمساهمة في النهوض بالمجتمع المصري، كما تعمل على تعزيز التعاون مع شركاء التنمية من المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

بنك التنمية الصناعية IDB يفتتح فرعه الجديد بالتجمع الخامس ضمن استراتيجيته للتطوير والتوسع وتعزيز شبكة فروعه

في إطار استراتيجيته للتطوير والتوسع وتعزيز كفاءة شبكة فروعه بما يتماشى مع متطلبات السوق المصري، افتتح بنك التنمية الصناعية أحدث فروعه داخل مول أرينا التجمع الخامس، وذلك ضمن خطة متكاملة تهدف إلى التواجد في المناطق التجارية والاستثمارية الحيوية، والاقتراب من العملاء، وتقديم خدمات مصرفية متطورة بمعايير عصرية، في إطار توجه البنك للتحول إلى بنك تجاري شامل.

وشهد افتتاح الفرع حسين رفاعي الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك التنمية الصناعية، وعدد من أعضاء مجلس الإدارة، إلى جانب لفيف من قيادات البنك، في تأكيد واضح على أهمية التوسع والتطوير كأحد المحاور الرئيسية للاستراتيجية المؤسسية للبنك خلال المرحلة الحالية.

وفي هذا السياق، صرّح حسين رفاعي قائلًا: «يأتي افتتاح فرع بنك التنمية الصناعية بمول أربيا ضمن خطتنا للتوسع المدروس وتطوير شبكة فروع البنك، بما يعزز تواجدنا في المناطق ذات النشاط الاقتصادي المرتفع، ويدعم قدرتنا على تقديم حلول مصرفية متكاملة تلبي احتياجات عملائنا من الأفراد والشركات، وتسهم في دعم التنمية الاقتصادية.»

وأضاف أن خطط التطوير لم تقتصر على افتتاح فروع جديدة، بل شملت أيضًا تحديث وتطوير عدد من الفروع القائمة، من بينها فرع الإسكندرية، وفرع سموحة، وفرع الفيوم، وفرع بورسعيد، وذلك وفق أحدث المعايير المصرفية والتكنولوجية، وبما يسهم في تحسين تجربة العملاء ورفع كفاءة وجودة الخدمات المقدمة.

ويقدم فرع مول أرينا باقة متكاملة من الخدمات المصرفية للأفراد والمؤسسات، مدعومة بأحدث النظم التكنولوجية، بما يعكس التوجه الاستراتيجي لبنك التنمية الصناعيةIDB نحو التطوير المستمر والتحول المؤسسي.

كما يضم الفرع الجديد مركز خدمات كبار العملاء IDB–Elegance، الذي تم تصميمه وفق أعلى المعايير المصرفية لتقديم تجربة مصرفية راقية وشاملة، تضع احتياجات كبار العملاء في صدارة الأولويات. ويوفر المركز بيئة عصرية تتميز بالخصوصية والراحة، إلى جانب فريق علاقات متخصص يقدم استشارات مالية وحلولًا مصرفية متكاملة في مجالات إدارة الثروات والادخار والاستثمار، بما يعكس حرص البنك على بناء علاقات طويلة الأمد مع نخبة عملائه وتقديم قيمة مضافة تتجاوز الخدمات المصرفية التقليدية.

استثمار زراعي

صفحة متخصصة تصدر مع جريدة

06

عالم المال
ندعم قرارك

www.alamalmal.net

تحررها
مى أبو المجد

السنة العشرون | الإصدار الثانى- العدد: 871

الأحد 28 ديسمبر 2025 م

8.8 مليون طن صادرات تدعم مسيرة الاقتصاد الزراعي

من توشكي إلى سيناء.. كيف حققت مصر الأمن الغذائي في 2025؟

10 مليارات جنيه تمويلا لدعم الثروة الحيوانية عبر برنامج البتلو

المحاصيل الزراعية تصل إلى 400 سوق بـ170 دولة

ميزانية الأسمدة المدعومة تتجاوز 80 % خلال موسم 2025

شهد القطاع الزراعي في مصر خلال عام ٢٠٢٥ تحولات كبيرة تواكب متطلبات الأمن الغذائي والتوسع المستدام، بتوجيهات القيادة السياسية، حيث قدمت الدولة دفعة قوية لهذا القطاع الحيوي، من خلال استثمارات ومشروعات ضخمة في الأراضي الصحراوية، ما أدى إلى زيادة الإنتاجية وتعزيز الصادرات الزراعية، كما شهدت المشاريع الزراعية القومية الكبرى تنفيذا لخطط استراتيجية، تنوعت بين مشروعات التوسع الأفقي والراسى وتحقيق الاكتفاء الذاتي، بالإضافة إلى دعم الفلاح المصري عبر مشاريع مبتكرة كالمشروع القومي للبتلو، لتطوير الثروة الحيوانية، وتحقيق استقرار أكبر في الأسواق.

في هذا السياق، تركز الجهود على تهيئة بيئة الاستثمار الزراعي وتعزيز الدور التنموي للقطاع، ما جعل الزراعة المصرية تحتل مكانة متقدمة على خريطة الإنتاج العالمي، وقد ترجم هذا الاهتمام إلى نجاحات ملموسة، أبرزها زيادة صادرات مصر الزراعية لتتجاوز ٨,٨ مليون طن، واستصلاح أراضي جديدة لتوسيع الرقعة الزراعية، في خطوة لتمكين الفلاح المصري من المضي قدمًا نحو التنمية المستدامة وتحقيق مستقبل زراعي واعد.

وأسفرت هذه السياسات عن نمو ملحوظ في الإنتاج الزراعي، لتصبح مصر واحدة من أكبر الدول المصدرة لأكثر من ٤٠٠ منتج زراعي إلى حوالي ١٧٠ دولة حول العالم، مما يعكس السمعة العالمية التي اكتسبتها المنتجات الزراعية المصرية بفضل جودتها العالية.

مشروعات التوسع الأفقي وغزو الصحراء

من أهم المشروعات التي شهدها قطاع الزراعة في مصر هو التوسع الأفقي، الذي يهدف إلى زيادة الرقعة الزراعية عبر استصلاح الأراضي الصحراوية، وقد تبنت الدولة مشروعات عملاقة في هذا المجال، مثل مشروع توشكى الخير١,١ مليون فدان، مشروع الدلتا الجديدة ٢,٢ مليون فدان، ومشروع تنمية شمال ووسط سيناء ٤٥٦ ألف فدان، إضافة إلى مشروع تنمية الريف المصري ١,٥ مليون فدان، هذه المشاريع، التي تتطلب استثمارات ضخمة، تهدف إلى زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية وتقليل الفجوة الغذائية.

وتواصل الدولة جهودها لتوسيع هذه المساحات الزراعية رغم التحديات التي تواجهها العديد من دول العالم بسبب الجفاف والتصحر وضمن هذه المشروعات، تم استصلاح ١٨ تجمعًا تنمويًا زراعيًا في شمال وجنوب سيناء، حيث يستفيد منها العديد من الأسر من أبناء سيناء والمحافظات الأخرى، بالإضافة إلى توفير منازل ومزارع جديدة لهم.

في إطار تقدير دور الفلاح المصري، قدمت الدولة العديد من المبادرات لدعمه، أبرزها المشروع القومي للبتلو، الذي قدم تمويلا تجاوز ١٠ مليارات جنيه لـ٤٥,١ ألف مستفيد من مربي الماشية، وهو ما ساهم في تربية وتسمين أكثر من ٥٢٢,٥ ألف رأس ماشية، كما تم تطوير نحو ٢٩٦ مركزًا لتجميع الألبان، من بينها ٤١ مركزًا أنشئت في المجمعات الزراعية بقرى المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» التي تستهدف تنمية الريف المصري.

وتم أيضًا إطلاق العديد من المشاريع الأخرى مثل صندوق التكافل الزراعي، الذي يهدف إلى حماية المزارعين من المخاطر والكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى تحسين مستوى معيشة الفلاحين عبر تمويل مشروعات دعم المزارع الصغيرة.

على صعيد الثروة الحيوانية، بذلت وزارة الزراعة جهودًا كبيرة في دعم قطاع الإنتاج الحيواني والداجني، حيث تم إصدار حوالي ١٥ ألف ترخيص لمشروعات الإنتاج الحيواني والداجني، وتم إطلاق أكثر من ٥ آلاف قافلة بيطرية مجانية لتقديم الخدمات البيطرية في جميع أنحاء الجمهورية، خاصة في المناطق النائية، كما زادت الطاقة الإنتاجية للقاحات البيطرية المنتجة محليًا لتصل إلى ٢,٣ مليار جرعة سنويًا، مما يساهم في تحسين صحة الثروة الحيوانية وحمايتها من الأمراض.

تطوير أصناف جديدة من القمح والأرز لدعم المخزون الاستراتيجي

لا يمكن إغفال الدور الحيوي الذي يلعبه البحث العلمي في تعزيز الإنتاجية الزراعية في مصر، وفي هذا السياق، تمكن مركز البحوث الزراعية من استنباط أصناف جديدة من المحاصيل الاستراتيجية، مثل ٥ أصناف قمح تتميز بإنتاجية عالية تصل إلى أكثر من ٢٠ أردبًا للفدان، وأصناف جديدة من الأرز والذرة الشامية، كما تم إطلاق البرنامج الوطني لإنتاج تقاوي الخضر لتعزيز القدرات المحلية وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

ومن أهم الإنجازات التي شهدها القطاع الزراعي هو إطلاق «كارت الفلاح»، الذي يهدف إلى بناء قاعدة بيانات قومية دقيقة للحيازات الزراعية، وقد أسهم هذا المشروع في تسهيل حصول الفلاحين على مستلزمات الإنتاج الزراعي، وكذلك ضمان وصول الدعم إلى مستحقيه، كما شهد توزيع الأسمدة المدعمة لهذا الموسم تجاوز ٨٠٪ من الكمية المقررة، مما يسهم في تحسين الإنتاجية الزراعية في جميع أنحاء الجمهورية.

الثروة الحيوانية والداجنة.. رحلة نجاح خلال 2025

في خطوة مهمة نحو تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في مصر، شهد قطاع تنمية الثروة الحيوانية والداجنة في وزارة الزراعة تطورًا ملحوظًا خلال العام ٢٠٢٥، فقد أصدرت الوزارة أكثر من ٨٠٠ ترخيص لأنشطة الإنتاج الحيواني والداجني.

في حين قفز إجمالي التراخيص منذ بداية العام إلى أكثر من ١٥٠ ألف ترخيص، مقارنة بـ١٥٠٠ فقط في عام ٢٠١٧، هذا التوسع جاء نتيجة لجهود الوزارة في تبسيط، وتيسير إجراءات الحصول على التراخيص، دون المساس بالاشتراطات اللازمة لضمان الأمان الحيوي.

14 % زيادة في إنتاج الدواجن وإنتاج اللحوم يصل لـ600 ألف طن

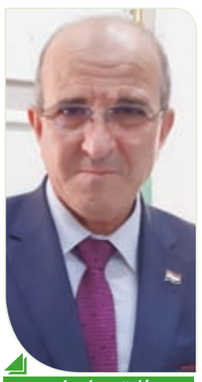

د. طارق سليمان:

خطة حكومية لضمان استقرار الأسعار في الأسواق

إلى جانب ذلك، شهد الإنتاج المحلي من اللحوم الحمراء والدواجن والألبان زيادات ملموسة، حيث أكد الدكتور طارق سليمان، رئيس قطاع تنمية الثروة الحيوانية والداجنة، أن هذه الزيادة تأتي نتيجة لتوفير الأعلاف الجيدة بأسعار مناسبة، وتوافر بيانات دقيقة تسهم في اتخاذ قرارات مدروسة لدعم الاستقرار في الأسواق المحلية.

في غضون ذلك، أثبتت الحكومة قدرتها على الحفاظ على استقرار الأسعار رغم التحديات، وهو ما يعكس جهود الدولة المستمرة في ضبط الأسواق وضمان توازن العرض والطلب في كافة مصادر البروتين الحيواني.

وأكد الدكتور طارق سليمان، أن الوزارة أصدرت أكثر من ٨٠٠ ترخيص لبدء أنشطة الإنتاج الحيواني والداجني ومراكز تجميع الألبان في النصف الأول من ديسمبر ٢٠٢٥، مشيرًا إلى أن عدد التراخيص قد شهد قفزة هائلة مقارنة بالسنوات السابقة، ففي عام ٢٠١٧، كانت تراخيص الأنشطة الحيوانية لا تتجاوز ١٥٠٠ ترخيص.

أما في العام الجاري فقد تخطت الأعداد ١٥٠ ألف ترخيص، نتيجة للجهود المبذولة لتسهيل إجراءات الحصول على التراخيص.

وأشار سليمان إلى أن هذه الزيادة لا تعني التنازل عن معايير الأمن والسلامة، حيث يتم التأكد من تطبيق اشتراطات الأمان الحيوي داخل وحول المنشآت من خلال لجنة مشتركة من وزارة الزراعة والطب البيطري.

وفيما يخص الإنتاج المحلي من المنتجات الحيوانية، أوضح سليمان أن إنتاج اللحوم الحمراء والألبان والدواجن شهد زيادة ملحوظة هذا العام، وهو ما يعود إلى توافر الأعلاف الجيدة بأسعار مناسبة، بالإضافة إلى الاستخدام الفعال لقواعد البيانات التي تساعد في اتخاذ قرارات صائبة لدعم الإنتاج المحلي.

وبالنسبة لإنتاج اللحوم الحمراء، فقد بلغ ٦٠٠ ألف طن في ٢٠٢٥، بزيادة قدرها ٨٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤، الذي سجل ٥٥٠ ألف طن أما إنتاج الألبان فقد سجل ٧ ملايين طن، بزيادة نحو ٦٪ مقارنة بالعام الماضي، ليحقق الاكتفاء الذاتي ويتم تصدير الفائض.

كذلك، وصل إنتاج الدواجن إلى مليار و٦٠٠ مليون طائر، بنسبة زيادة بلغت ١٤٪ عن العام الماضي، في حين بلغت إنتاجية بيض المائدة هذا العام ١٦ مليار بيضة، مقارنة بـ١٤ مليارًا في ٢٠٢٤.

وأشاد سليمان بالاستقرار الملحوظ في أسعار اللحوم والدواجن والألبان والبيض، مؤكدًا أن وزارة الزراعة تبذل جهودًا كبيرة لضبط الأسواق وضمان استقرار الأسعار، موضحًا أن هناك رقابة مستمرة على صناعة الأعلاف، مع التركيز على استخدام قواعد بيانات دقيقة لمتابعة الإنتاج والتأكد من توازن العرض والطلب في السوق المحلي.

وفيما يتعلق بمستقبل الأسعار، أشار سليمان إلى أن الوزارة مستعدة بشكل كامل لمواسم الإنتاج المقبلة، سواء من خلال تعزيز الإنتاج المحلي أو بالاستيراد إذا دعت الحاجة، مشددًا على أن الدولة تسبق الأحداث بخطوات لضمان استقرار الأسواق.

وفي سياق متصل، انتقد د.سليمان تداول بعض التصريحات غير المسؤولة التي تروج لأخبار مغلوطة بشأن أسعار اللحوم، مؤكدًا أن هذه الشائعات تساهم في خلق حالة من البلبلة بين المواطنين، لافتًا إلى أن جميع البيانات والمؤشرات الحالية تؤكد استقرار الأسعار وعدم وجود زيادات غير مبررة.

3 تحديات تحاصر «صناعة الدواجن» في 2025 و«المربون» في مهب الريح

دعم الصناعات الاستراتيجية وخفض تكاليف الكهرباء والمياه والغاز يقلل تكلفة الإنتاج

خلال عام ٢٠٢٥ واجهت صناعة الدواجن ٣ تحديات مهمة، أبرزها ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب زيادة أسعار الكهرباء والمياه والغاز، بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في قيمة الأعلاف والكتاكيت والأمصال أيضا، فضلا عن انخفاض الأسعار المبالغ فيه، وهو ما كبدهم خسائر كبيرة تهدد استمرار مشروعاتهم، ما وضع صناعة الدواجن المحلية على مفترق الطرق وعدم الاستمرارية.

ويقول الدكتور عبد العزيز السيد، رئيس شعبة الثروة الداجنة بالغرفة التجارية بالقاهرة، إن صناعة الدواجن واجهت تحديات كبيرة خلال عام ٢٠٢٥، مشيرًا إلى أن القطاع بدأ يتحرك بعد الأزمة التي شهدها في ٢٠٢٢، حيث بدأت نهاية ٢٠٢٤ دخول قطعان جديدة من البياض والأمهات إلى السوق

د. عبد العزيز السيد

وأوضح أن عدد الأمهات كان أكبر من المتوقع، ولم تكن هناك خطة واضحة لتحديد الكميات المطلوبة، ما تسبب في حدوث وفرة بالمنتجات وأسفر عن انخفاض الأسعار بشكل ملحوظ، مضيفًا أن أسعار الكتاكيت شهدت تقلبات كبيرة، حيث تراوحت بين ٧ و١٢ جنيهًا للكتكوت، مقارنة بنهاية العام الماضي التي كانت تتراوح بين ٥٠ و٥٥ جنيهًا، مؤكدًا أن غياب الآليات المنظمة للتحكم في الإنتاج أدى إلى تضخم الكميات سواء في كتاكيت التسمين أو البياض، ما انعكس على استقرار السوق بشكل واضح.

وأضاف أن البيانات الصادرة من وزارة الزراعة تشير إلى استمرار زيادة الإنتاج، حيث ارتفع إنتاج البيض من ١٤ مليار بيضة إلى ١٦ مليار بيضة، كما بلغ إنتاج الدواجن نحو ١,٦ مليار دجاجة مقارنة بـ١,٤ مليار سابقًا، ورغم هذه الجزئية المطردة في الإنتاج، شهدت الأسواق انخفاضًا حادًا في الأسعار خلال الشهرين الأخيرين، لتصبح أقل من تكلفة الإنتاج، ما يمثل مشكلة كبيرة للقطاع.

وأوضح السيد أن الأسعار الحالية للدواجن لا تعكس تكاليف الإنتاج، حيث قال: «إذا كنت أبيع الفراخ اليوم بسعر ٥٦ جنيهًا في حين تكلفتها ٦٧ جنيهًا، فهذا يعني أن المربي يخسر نحو ١٠ جنيهات لكل كيلو، ما يصل إلى ٢٠ جنيهًا في الدجاجة الواحدة.

وأكد أن غياب السعر العادل يؤدي إلى عدم استمرار المربين في الصناعة، ويعيق عمليات التطوير والتحديث وإعادة هيكلة القطاع، مشددًا على ضرورة وضع معادلة سعرية تحدد هامش ربح مناسب للمربين لضمان استقرار الصناعة واستمراريتها على المدى الطويل.

وأشار إلى أن الإنتاج المحلي في قطاع الدواجن متنام، مما يجعل الاستيراد غير ضروري، حتى لو كانت الكميات المستوردة صغيرة جدًا قائلا «لماذا نستورد بينما لدينا إنتاج محلي متنامى، والوفرة كبيرة جدًا في السوق؟ بدلًا من الاستيراد، يجب أن نصدر الكميات المتاحة».

وأضاف السيد أن القطاع يشهد نموًا مستمرًا بعد الأزمة التي بدأت في ٢٠٢٢، مع وجود طاقة إنتاجية عالية واستقرار نسبي في الوضع الوبائي، ما ساهم في ضبط السوق، مؤكدًا أن استبدال الاستيراد بالتصدير سيمنع التأثير السلبي على السوق المحلي، حيث إن أي استيراد يقلل الكميات المتاحة ويؤثر على التوازن، مؤكدا أهمية مراعاة التكلفة الحدية للمنتج التي تصل إلى ٦٧ جنيهًا لضمان استقرار الأسعار وعدم الإضرار بالمربين.

وأشار إلى أهمية مراعاة التكلفة الفعلية للمنتج خلال الفترة الحالية، موضحًا أن الهدف هو الحفاظ على استمرار الإنتاج وعدم خروج المربين من المنظومة، تحديدا مع اقتراب شهر رمضان، حيث يأمل البعض أن يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تعويض الخسائر السابقة، مضيفًا أن انخفاض سعر الكتكوت يمكن أن يسهم في تعويض جزء مهم من التكاليف، مؤكدًا أن الهدف هو الوصول إلى نقطة تعادل تضمن استقرار المنتج في السوق.

وأوضح أن الشتاء قد يشهد زيادة في التكاليف بسبب حاجات التدفئة المستمرة، مما قد يرفع التكلفة عن مستوى ٦٧ جنيهًا، لذلك من الضروري ضبط الأسعار بحيث تحقق التوازن وتمنع أي خسائر إضافية للمربين.

كما وأوضح أيضا أن مصر تعتمد على استيراد نحو ٨٠٪ من مستلزمات الإنتاج الزراعي، وأكثر من ٩٥٪ منها عبارة عن الصويا، مشيرًا إلى أن هذا الوضع يطرح سؤالًا مهمًا حول ضرورة استغلال الزراعات التعاقدية وزيادة المساحات المزروعة من الذرة والصويا، مؤكدًا أن الرئيس كان يشدد على أن حلول ٢٠٣٠ تتضمن زيادة الإنتاج من الزراعات الزيتية والعلفية، مثل الذرة، الصويا، وعباد الشمس، لتقليل الاعتماد على الاستيراد، ولفت إلى أن البيانات التفصيلية والدورية حول المساحات المزروعة يجب أن تكون متاحة لضمان طمأنة المنتجين بأن هناك خطة واضحة للتوسع في الإنتاج المحلي.

وأضاف أن هناك نحو ١٢٠ شركة كبرى برؤوس أموال ضخمة يمكن استغلالها من خلال تنظيم اجتماع موسع معها، وتوفير أراضي صالحة للزراعة، مع استصلاحها خلال ثلاث سنوات وزراعة الذرة والصويا والعباد، وبذلك يمكن تقليل فاتورة الاستيراد وزيادة توافر المدخلات بالدولار، مشددًا على ضرورة التفكير خارج الصندوق لتحقيق هذه الأهداف.

كما أكد أهمية توفير الأمصال واللقاحات الخاصة بالأمراض الوبائية المنتشرة، مشددًا على ضرورة الرصد المستمر للطيور، خصوصًا في هذه الفترة التي تشهد مرور طيور مهاجرة قد تنقل أمراضًا أو تحورات فيروسات معينة، موضحًا أن أخذ عينات وفحصها في مختبرات مركزية يعد خطوة أساسية للحفاظ على سلامة الثروة الداجنة، موضحًا أن أسعار الأمصال واللقاحات ما زالت مرتفعة، وهو ما يمثل عبئًا كبيرًا على المنتجين والمواطنين، مما يستدعي البحث عن حلول لتوفيرها بأسعار مناسبة.

وأشار السيد أيضًا إلى مطالب بعض المنتجين في الصناعات الاستراتيجية التي تخدم المواطن، وذلك عن طريق توفير تسهيلات مثل تخفيض فاتورة الكهرباء والغاز والمياه، لما لذلك من تأثير مباشر على خفض تكلفة الإنتاج وتقليل أسعار الأعلاف، وبالتالي حماية المنتجين والمستهلكين على حد سواء.

استقرار أسعار الأعلاف والخامات يعيد النشاط إلى مزارع الحلاب والتسمين ويحفز الإنتاج

الحمى القلاعية تحت السيطرة بفضل التحصين المبكر والشفافية في اعلان الحالات المرضية

شهد قطاع الثروة الحيوانية خلال عام ٢٠٢٥ استقرارًا ملحوظا في الأسعار والنشاط الإنتاجي، بعد فترة من التقلبات التي أثرت على المربين وأسواق الأعلاف واللحوم.

ويرجع هذا الاستقرار إلى عدة عوامل، أبرزها توفر الخامات المستوردة والمحلية، وضبط سوق التحصينات البيطرية، والتحكم في الأمراض الحيوانية مثل الحمى القلاعية، إضافة إلى استقرار سعر الصرف الذي أعاد المصداقية وجذب الاستثمارات في القطاع.

ومع نهاية العام، بدأ النشاط يظهر مؤشرات انتعاش واضحة، مما يمهد الطريق لتوسع القطاع بشكل أكبر خلال عام ٢٠٢٦.

وقال الدكتور محمد عثمان، استشاري تطوير المزارع بشركه بيتي إحدي شركات المراعي، ورئيس «لافاش جروب» إن عام ٢٠٢٥ شهد استقرارًا ملحوظا انعكس بشكل إيجابي على أسعار الخامات الرئيسية لصناعة الأعلاف، وهو ما أسهم في استقرار النشاط بشكل عام.

وأوضح أن هذا الاستقرار جاء نتيجة التوازن في سعر الصرف، مؤكدًا أن أسعار الذرة والصويا لم تشهد تقلبات كبيرة، بينما ارتفعت بعض الخامات المحلية مثل التبن، إلا أن ذلك لم يؤثر بشكل كبير على السوق، مضيفًا أن الخامات المستوردة كانت متوفرة طوال العام، مما ساهم في استقرار أسعار الأعلاف واستقرار مزارع الحلاب.

وأوضح الدكتور محمد عثمان، أن أسعار سيلاج الذرة شهدت استقرارًا خلال عام ٢٠٢٥ بعد أن كانت مرتفعة بشكل مبالغ فيه في ٢٠٢٤، مضيفًا أن سعر السيلاج بلغ هذا العام نحو ٣٥٠٠ جنيه، مقارنة بأسعار تجاوزت ٦٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ جنيه في العام السابق، وأشار إلى أن ارتفاع الأسعار في ٢٠٢٤ جاء نتيجة توقعات المزارعين بارتفاع الذرة والصويا، ما دفعهم لزيادة إنتاج السيلاج، إلا أن ٢٠٢٥ شهدت استقرارًا في الخامات بشكل عام، وهو ما انعكس إيجابيًا على استقرار الأسعار وبداية انتعاش نشاط إنتاج الألبان.

ولفت عثمان إلى أن المؤشرات المرضية تشير إلى تعرض مصر في شهر يوليو الماضي لعترة جديدة من الحمى القلاعية سات١، ولكن سرعان ما تم توفير التحصين لها في شهر أغسطس، وقيام المزارع بتنفيذه، كان من أبرز الإنجازات الإيجابية خلال العام، حيث ساهم في احتواء حالات الإصابة وانحصار موجة المرض.

وأضاف أن الإصابات كانت فردية بشكل رئيسي بين الجاموس، ولم تتحول إلى جائحة كما حدث في أواخر ٢٠١٢، عندما أدت إلى خسائر جسيمة في الثروة الحيوانية، مؤكدًا أن عند المقارنة بين الوضع في ٢٠٢٥ وما حدث في ٢٠١٢، يظهر تحسن كبير جدًا وإنجاز ضخم في مجال التحصين البيطري، ما ساهم في الحد من الآثار السلبية للمرض على الإنتاج الحيواني.

وأشار إلى أن الفارق في عام ٢٠٢٥ كان في المصداقية والشفافية في التعامل مع الأمراض الحيوانية، مشيرًا إلى أن الإعلان عن الحمى القلاعية جاء بشكل دقيق وعلى نحو متزامن مع إعلان دول الجوار ودول الخليج، مضيفا أن توفير التحصين أو اللقاح في الوقت المناسب وعزل الحالات المصابة شكل إنجازا آخر ساعد على السيطرة على المرض.

كما أكد أن هذه الإجراءات أسهمت في إبقاء المرض تحت السيطرة، دون تأثير سلبي على الثروة الحيوانية، وهو ما يتضح من كميات الألبان الممتازة واستقرار سوق اللبن.

وأضاف الدكتور محمد عثمان أن النصف الأخير من عام ٢٠٢٥ شهد انخفاضًا في أسعار عجول التسمين، مما أثر بالسلب على اقتصاديات النشاط وسبب بعض الخسائر لدى المربين، لكنه أشار إلى أن الأسعار بدأت تستقر مؤخرًا، ومن المتوقع أن يشهد شهر رمضان انخفاضا في الأسعار، ما قد ينعكس على سعر اللحم الحالي، بالرغم أن السعر الطبيعي كان يفترض أن يكون أقل من المستوى الحالي.

د. محمد عثمان

وعن توقعات قطاع الألبان والتسمين لعام ٢٠٢٦، أكد الدكتور محمد عثمان أن القطاع سيشهد تطورًا كبيرًا وتوسعًا ملحوظا، سواء في مجال الحلاب أو التسمين، موضحًا أن هذا التوسع مرتبط بشكل مباشر باستقرار سعر الصرف المتوقع خلال العام المقبل، مؤكدًا أن استقرار سعر الصرف يعزز المصداقية ويجعل الاستثمار أكثر جذبًا، على عكس الفترات السابقة التي شهدت تفاوتا في الأسعار انعكس سلبًا على تكاليف الخامات واستقرار النشاط، مضيفًا أن التوسع يشمل أيضًا الخامات المحلية، حيث سيكون توفيرها جزءًا أساسيًا لدعم نمو القطاع واستمراريته.

AlamALmalNews
www.facebook.com/AlamALmalNews

في ظل الاهتمام المتزايد بصناعة الدواجن والأعلاف في مصر، والسعي إلى تحقيق التوازن بين الإنتاج المحلي والاحتياجات السوقية، كان من الضروري الحديث إلى أهل الخبرة في هذا المجال.

وتطرق المهندس سامي عايد، رئيس مجموعة «سامي عايد»، إلى تسليط الضوء على أبرز التحديات التي تواجه صناعة الأعلاف، وأسباب ارتفاع أسعار الدواجن، ومصادر ومكونات الأعلاف، ومستوى الجودة مقارنة بالصناعات العالمية.

كما ناقشنا دور الأعلاف في زيادة الإنتاجية، وتطبيقات الاستدامة والطاقة البديلة، وحجم الإنتاج المحلي، وفرص التصدير، وآفاق النمو المستقبلية، بالإضافة إلى الرسائل الموجهة للمستثمرين والمربين لضمان استمرارية واستدامة الصناعة، وإلى الحوار.

المهندس سامي عايد رئيس مجموعة «سامي عايد»:

أسعار الدواجن في مصر تخضع للعرض والطلب فقط ولا تأثير لتكلفة الأعلاف

تكلفة إنتاج الذرة الصفراء محليا مرتفعة بسبب الري اليومي للأراضي الصحراوية

الطاقة الشمسية محدودة الاستخدام بمصانع الأعلاف

ما تقييمك لحركة صناعة الأعلاف في الظروف الحالية من حيث حجم الإنتاج وأبرز التحديات وهل تسببت في زيادة أسعار الدواجن؟

لا شك أن صناعة الأعلاف لها تأثير كبير على أسعار الدواجن، في تمثل ٧٠٪ من تكلفة الإنتاج، كما أنها تمثل ٥٠٪ من تكلفة الإنتاج في اللحوم، في مصر الأسعار غير مرتبطة بالتكلفة، لأننا نعمل وفق نظام عرض وطلب حر بحت، بدليل أن بعض المزارع تبيع بأقل من تكلفة الإنتاج، بسبب وجود وفرة كبيرة، مع استقرار بجميع آليات السوق، والأعلاف سعرها معتاد، أما تكلفة المنتج النهائي فتتحدد وفق العرض والطلب، وليس لها علاقة مباشرة بسعر الأعلاف.

ماهي أنواع الخامات التي تستخدم في صناعة الأعلاف؟

أكبر مكونين نستوردهما لصناعة الأعلاف، هما الذرة الصفراء التي تمثل نحو ٧٠٪ من مكونات الأعلاف، وهناك أيضا فول الصويا الذي يمثل ٢٥٪ من الخامات المستخدمة، وحتى مع الإنتاج المحلي، فإن الاحتياجات لا تزال تستلزم استيراد نحو ١٠ ملايين طن من الذرة الصفراء سنويا، بينما ننتج نحو ٤ ملايين طن فقط، كما أن تكلفة إنتاج الدورة في مصر مرتفعة، بسبب الحاجة للري اليومي في الأراضي الصحراوية، بينما الدول المصدرة تعتمد على الأمطار.

كيف يتم تقليل تكلفة الإنتاج؟

الإمكانات المتاحة لا توفر الحلول، لأن تكلفة الإنتاج تبقى مرتفعة، حيث تصل إلى المصانع بنحو ١٢٢٠٠ جنيه للطن، وتكلفة الإنتاج تقترب من هذا الرقم أيضا، لذا فإن الاتجاه الآن إلى بدائل توفر إنتاجية أعلى، وما يحكمنا حاليا هو اقتصاديات الإنتاج، التي يجب أن تتوازن فيها التكلفة، بحيث يكون هناك عائد من إنتاج الذرة الصفراء.

نحتاج 10 ملايين طن ذرة صفراء سنويا ننتج منها محليا 4 ملايين طن فقط

التصدير محدود بسبب تكاليف النقل والخامات والتركيز على السوق المحلية

ما دور الذي تلعبه التكنولوجيا في صناعة الإعلاف؟

منذ وقت طويل والتكنولوجيا لها دور كبير في صناعة الأعلاف، لأنها تتحكم في الجودة، كما أن العمل في المصنع محكومة بالكمبيوتر، لتقليل فرص الخطأ البشري، لأن المنتج بعد خروجه من المصنع إذا كان به خطأ يؤدي إلى كوارث، كما أن ميكانيكا العمل داخل المصانع لها تأثير على حجم الإنتاج، فالعلف ما هو إلا توازنات في مكونات محددة، وبالتالي فالعملية دقيقة حتى يمكن الوصول إلى معامل التحويل المناسب.

ما نوع الطاقة التي يتم استخدامها في المصنع؟

نستخدم الطاقة الكهربية، وهي متوفرة، أما الطاقة الشمسية فهي غير مجدية في مصانع الأعلاف، لأنها لن تستطيع أن توفر لنا الطاقة التي نطلبها، لأننا لدينا محركات تعمل بقوة تفوق ٢٠٠ كيلووات، وهذه لا تستطيع الطاقة الشمسية توفيرها.

كم يبلغ حجم إنتاج مصنعكم؟ وهل لديكم نية للتصدير؟

ننتج ما بين ٢٠ ألفا و٢٥ ألف طن شهريا، أما ما يتعلق بالتصدير فهذا صعب لأن الخامات أصلا مستوردة، وبالتالي فاستيرادها ثم تصنيعا وبعدها تصديرها مرة أخرى فستكون تكلفته عالية.

ما تقييمك للدعم الحكومي لصناعة الأعلاف؟

سوق الأعلاف نموذج للسوق الحرة، ونحن لا نحتاج للدعم التقليدي من الدولة، وإنما نحتاج لتيسير الحصول على احتياجاتنا، فنحن نعاني للوصول إلى ما نحتاجه، وصناعة الأعلاف تشهد نموا لكنه ليس كبيرا، فمن حيث حجم الإنتاج هناك نمو يعادل عدد السكان، أما من حيث الكيف فإنه إذا ارتقينا بمعامل التحويل من ١,٤ إلى ١,٣ فإن هذا سيؤدي إلى توفير كبير.

وما دور الأعلاف في زيادة الإنتاجية؟

جميع الأعلاف تُساهم في زيادة الإنتاجية، لكن تختلف النسب حسب التركيبة والتشغيل والميكانيكا داخل المصنع، حيث تؤثر هذه العوامل على معامل التحويل. الأعلاف عبارة عن توازن بين الأحماض الأمينية، الأملاح المعدنية، والأحماض الدهنية. التوازن الصحيح يؤدي لأعلى معامل تحويل، وبعض الإضافات البسيطة تُستخدم لتحسين النتائج. حالياً، معامل التحويل في الدواجن يصل إلى حوالي ١,٤، أي أن كل كيلو علف يوفر إنتاجية أفضل مقارنة بالسابق.

وما أنواع الأعلاف التي ينتجها مصنعكم وكيف تتعاملون مع المنافسين؟

نحن بالفعل ننتج جميع أنواع الأعلاف المطلوبة للدواجن، وبالطبع المنافسة شرسة في مجالنا، فالمصانع تعمل على تطوير نفسها باستمرار لتحسين الإنتاجية، وتقليل الأخطاء البشرية، كما أن الجودة والالتزام بالمواصفات من الأمور التي تساعد على الاحتفاظ بالمستثمرين والمربين في السوق.

هل تتلقون شكاوى من المربين بشأن الأعلاف؟

هذه الشكاوى قلت في ظل استخدام الكمبيوتر في التصنيع، وكذلك مراقبة الجودة عبر تحليل الإنتاج قبل إخراجه من المصنع.

وما توقعاتك لمستقبل الصناعة في السنوات القادمة؟

نتوقع زيادة في الإنتاجية، ما يقلل الاعتماد على الاستيراد، ويتيح للمستثمرين فرصا أكبر للزراعة والإنتاج إذا توفرت لهم الأساسيات وخاصة الكهرباء والطرق، وتوفير هذه الخدمات لتسريع عجلة التنمية، ويحسن إنتاجية الأراضي بشكل كبير.

أخيرا ما الرسالة التي توجهها للمستثمرين والمربين؟

كل مزارع أو مصنع يجب أن يطور نفسه باستمرار، فالاعتماد على التكنولوجيا وتحسين معامل التحويل ومراقبة الجودة يضمن استمراره في السوق، وفي حال عدم التطوير، قد يخرج من المنافسة.

التوازن بين الأحماض الأمينية والدهنية والأملاح المعدنية يحسن الإنتاجية

زيادة الإنتاج محليا تفتح فرص استثمارية أكبر بشرط توفر الكهرباء والطرق

أمير حبيب الرئيس التنفيذي لشركة موجة فود:

95 % من إنتاجنا موجه لأوروبا وأمريكا والصين مقابل 5 % للأسواق العربية

تكنولوجيا التعبئة والتغليف تقلل الخطأ البشري وتضمن جودة المنتجات

أكد أمير حبيب، رئيس مجلس إدارة لشركة موجة فود، إحدى الشركات الرائدة في مجال تصدير الخضراوات والفواكه المجمدة، التي أُسست في عام ٢٠١١، أن مصر تسير بخطى جيدة في هذا المجال، مطالبا في الوقت ذاته بتقديم الدعم للمصدرين، عبر توفير آليات لوضع أسعار استرشادية، وتعزيز العلاقة بين وزارة الزراعة والمصنعين.

إنتاج الشركة في أول سنة وصل لـ1000 طن وتضاعف 3 مرات بعدها

الفراولة ضمن صادراتنا ومصر الأولى عالميا في تصديرها مجمدة

30 % من صادرات 2027 ستزرع محليًا بالشراكة مع الفلاحين

وسلط حبيب في حواره مع «عالم المال» الضوء على نشاط الشركة وتوسعاتها التي أدت إلى وصول صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي وأمريكا والصين، والدول العربية والأفريقية أيضا، وإلى الحوار..

في البداية ما الذي تود أن تطلعنا عليه بشأن تاريخ وحجم نشاط واستثمارات شركة موجة فود؟

شركة موجة فود أسست في ٢٠١١، وبدأت تصدير الخضراوات والفاكهة المجمدة، للأسواق الأفريقية والعربية مثل ليبيا والسودان والأردن والسعودية، وبدأت مع الوقت في الدخول إلى الأسواق الأوروبية، ونصدر لكل دول الاتحاد الأوروبي، وبعض الدول العربية، وأمريكا والصين، فنحن نعمل في العالم كله تقريبا.

ولدينا مصنعنا في مدينة السادات، مقام على ١٠ آلاف متر مربع، وحاصل على شهادةBRC .

ومصنع موجة فود من ضمن القائمة البيضاء لسلامة الغذاء ومسجل لدى الـ FDA ، والأيزو، والكوشر، وكلها هذه شهادات عالمية، كما أن المصنع استطاع زيادة حجم صادراته بنحو ٢٠٪ سنويا، وحاليا نتوسع في خطوط الإنتاج، لكي نستطيع أن نفي باحتياجات السوق الخارجي.

ما الدول المستهدفة بصادراتكم؟

الدول الأوروبية وأمريكا والصين، هي الأساس، حيث نصدر ٩٥٪ من إنتاجنا إليها، والـ٥٪ الباقية للدول العربية والأفريقية، وبالطبع ملتزمون بكل معايير الجودة، وتم تسجيلنا في القائمة البيضاء لهيئة سلامة الغذاء.

هل تزرعون إنتاجكم الذي يتم تصديره؟

لدينا مزارع مستأجرة بشراكات مع المزارعين، ونستهدف زراعة من ٣٠٪ إلى ٥٠٪ من إنتاجنا المعد للتصدير بحلول عام ٢٠٢٧، أما حاليا فنعتمد على شراكات مع المزارعين، حيث ندعمهم بالمال، ونوفر لهم المبيدات، كما نعمل على تحليل العينات في معامل أوروبية ومصرية.

ما الأصناف التي تصدرونها وأكثر المحاصيل التي يوجد عليها طلب؟

نعاني من تراجع الدعم الحكومي للمصدرين ونحتاج آلية تسعير استرشادي للمحاصيل

تقلب أسعار الصرف يزيد تكاليف النقل والطاقة والعمالة ويؤثر على النشاط

نصدر الفراولة، والبروكلي، والقرنبيط، والفاصوليا، والبطاطا الحلوة، والجزر، والبامية، ونصدرها كلها مجمدة.

وتتصدر الفراولة قائمة المنتجات عالية الطلب، وتحتل مصر المركز الأول في تصدير الفراولة عالميًا، لكن مشكلتها أنها من ضمن الخضراوات التي تتأثر بالظروف المناخية بشكل كبير، ونأمل ألا تحدث أزمات لأنها ستكبد الفلاحين خسائر كبيرة، ويعتبر الفلاح أساس هذه المنظومة وإذا تعرض للخسارة خسرت المنظومة بالكامل.

هل تتم عمليات التعبئة والتغليف هنا في المصنع وهل لديكم نية للتوسع؟

نعم، كل أعمال التعبئة والتغليف تتم في مصنع السادات، وبالفعل لدينا نية للتوسع في السادات أيضا، لأنها تعتبر أكبر منطقة صناعية في مصر لإنتاج الخضار والفواكه المجمدة، ويوجد فيها أكبر خمس مصانع لتجميد وتغليف الخضراوات والفاكهة.

هل أثرت قرارات البنك المركزي وتغيرات أسعار الصرف عليكم؟

طبعًا، تقلبات أسعار الصرف لها تأثير عكسي كبير على الصادرات، خصوصًا مع جدول الإنتاج طويل الأجل، وارتفاع تكاليف النقل والزراعة والطاقة والعمالة، حيث يؤدي تغيير السعر إلى ارتباك وعدم استقرار في التصدير، لأنه مرتبط بتسعير منتجنا، خاصة مع ارتفاع أسعار الوقود والكهرباء والغاز الذي يؤدي لتغيير في تكلفة الإنتاج، وهذا يفتح الباب للمنافسين الذين يقدمون أسعارا أفضل منا، في ظل هذه الذبذبة، مثل المغرب والصين وأوزبكستان وغيرها.

هل هناك دعم من الدولة للمصدرين؟

الدعم لم يعد كما كان سابقًا، ولا يسير بنفس السرعة، وهناك حاجة للمساواة بين المصانع المعتمدة وغير المعتمدة لضمان جودة المنتجات، فبينما أنفقنا ملايين على تجهيز مصنعنا ليكون مطابقا للمواصفات، نجد بعض المصانع غير المطابقة للمواصفات تدخل السوق، مما يخلق عدم عدالة في المنافسة.

وهل هناك متطلبات لتشجيع التصدير؟

من المهم أن يكون هناك آلية لتسعير الاسترشادي للمحاصيل الزراعية، لتجنب مشاكل الإنتاج والتصدير، وأيضًا دعم توعية الفلاحين من خلال مهندسين متخصصين لضمان جودة الإنتاج.

هل الدولة يمكن أن تساعدكم على التوسع في الأسواق الخارجية؟

طبعا الدولة لها دور كبير، ولكن الأمر يعتمد على كل شركة في التسويق لنفسها، والدولة يمكن أن تضع أسعارًا استرشادية للتصدير لتجنب التنافس غير العادل، خصوصًا في المنتجات مثل الفراولة.

إذا تحدثنا عن الطاقة النظيفة ما موقفكم منها؟

مصانع الخضراوات كثيفة الاستهلاك للطاقة، ولا شك أن تكاليف استخدام الطاقة الشمسية وإقامة بنيتها التحتية باهظة للغاية، لذا على الرغم من أنها موفرة لكن تكلفة بنائها ضخمة، خاصة أننا نحتاج لنحو ٢ ميجا.

ما أحدث التكنولوجيا المستخدمة في المصنع؟

صناعة الفواكه والخضار تعتمد على الغسيل والسلق والتجميد، والإنتاج المحلي محدود، لكننا نعتمد على التكنولوجيا الحديثة في التعبئة والتغليف، لأنها تقلل الخطأ البشري، وتحسن من جودة المنتج.

ما أهم التحديات التي تواجهكم؟

سعر الصرف، والمواد الخام، وعدم انتظام الدورة الزراعية، وغياب آليات التسعير الواضحة، وارتفاع تكاليف العمالة والطاقة والنقل، وكذلك ابتعاد وزارة الزراعة عن الفلاحين، وهي غير قادرة على معرفة مساحات الأفدنة المزروعة من أي محصول مثل القرنبيط والبروكي والفروالة، في حين أن الوزارة مطالبة بدعم الفلاحين، وتوفير شتلات لهم، وعدم تركهم في قبضة الشركات التي تأخذ منهم إتاوات.

أخيرا هل هناك برامج توعية ودعم للفلاحين من قبلكم؟

نعم، لدينا مهندسون يقدمون دعمًا فنيًا للفلاحين لضمان جودة المحصول.

محمد عبد الخالق:

الوطنية لإنتاج البذور تعمل منذ أكثر من 40 عاما على تطوير صناعة التقاوي الوطنية ودعم المزارع

الشركة الوطنية
لإنتاج البذور وتقاوي الحاصلات الزراعية

قال المحاسب محمد عبد الخالق، رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية لإنتاج البذور وتقاوي الحاصلات الزراعية، إن الشركة تعد من أوائل الكيانات العاملة في مجال إنتاج البذور والتقاوي في مصر، حيث تأسست عام ١٩٨١ كشركة مساهمة مصرية، واستطاعت على مدار أكثر من أربعة عقود بناء ثقة قوية مع المزارعين بفضل جودة منتجاتها واعتمادها على البحث العلمي والتطوير المستمر.

وأضاف عبد الخالق أن الشركة تنتج محفظة متنوعة من تقاوي وبذور الحاصلات الزراعية، تشمل تقاوي الذرة الشامية البيضاء والصفراء، والأرز والفول، والبرسيم المصري، إلى جانب تقاوي بطيخ «جيزة ١» ، مشيرا إلى أن صنف البطيخ الذي تنتجه الشركة يُعد الصنف المصري الوحيد، وتحرص الشركة على الحفاظ عليه والاستمرار في إنتاجه.

وأوضح أن تطوير صناعة التقاوي يمثل هدفا استراتيجيا للشركة، حيث تعمل إدارة الأبحاث والتجارب على استنباط أصناف جديدة من الهجن القادرة على التكيف مع الظروف المناخية والبيئية في مصر، وتحقيق إنتاجية مرتفعة مع القدرة على تحمل الحرارة ونقص المياه.

وأكد عبد الخالق أن الشركة قامت باستنباط وتسجيل ٧ أصناف حصرية من هجن الذرة الشامية، من بينها هجن فردية وثلاثية بيضاء وصفراء، مشيرا إلى أن هذه الأصناف أثبتت قدرتها التنافسية في السوق سواء من حيث إنتاج الحبوب أو إنتاج السيلاج، الذي يعد بديلا مهما للأعلاف التقليدية.

وأشار إلى أن الشركة تنتج كذلك عددا من أصناف القمح والأرز والفول بالتعاون مع مركز البحوث الزراعية، إلى جانب تميزها بإنتاج تقاوي البرسيم المصري التي تُعد من أعلى المنتجات في السوق من حيث الجودة والنقاء والخلو من الحامول.

وفيما يتعلق بالجودة، شدد عبد الخالق على أن الشركة تمتلك محطة متكاملة لإعداد وتعبئة التقاوي والبذور بمدينة العاشر من رمضان، تعمل بأحدث التقنيات وتطبق أعلى معايير الجودة، بدءا من الإشراف الدقيق على حقول الإنتاج، مرورا بعمليات الغربلة والمعاملة، وانتهاء بإجراء اختبارات الإنبات والصلاحية داخل معامل الشركة قبل طرح المنتجات بالأسواق.

وأوضح أن الشركة وضعت بروتوكولات صارمة لاختبارات الجودة والحيوية، لضمان وصول منتج نهائي يحقق أعلى المعايير، مؤكدا أن جميع منتجات الشركة تخضع للفحص الفني والاعتماد من الجهات الرقابية بوزارة الزراعة.

واختتم رئيس مجلس الإدارة تصريحاته بالتأكيد على أن الشركة تمتلك فريقا فنيا متخصصا على أعلى مستوى من الخبرة في مجال التقاوي، يقدم الدعم الفني اللازم للمزارعين، ويتابع ما بعد البيع، بما يضمن الاستخدام الأمثل للتقاوي وتحقيق أفضل إنتاجية ممكنة.

2025 عام الخسائر..

الفلاحون يواجهون أزمة كبرى بسبب التكاليف الزراعية وتراجع أسعار المحاصيل

خلال عام ٢٠٢٥، لم يحصد الفلاح ثمرة تعبه وشقائه في الأرض، بقدر ما حصد موجات متتالية من الارتفاعات الحادة في مدخلات الإنتاج الزراعي، التي التهمت عائد المحصول، فبين قفزات غير مسبوقة في أسعار الأسمدة والتقاوي والأعلاف والسولار، والتي اختتمت بارتفاع أسعار إيجارات الأراضي الزراعية، وجد الفلاح نفسه محاصرًا بتكاليف متزايدة، في وقت لم تشهد فيه أسعار المحاصيل نفس الارتفاع، بل تراجعت الأسعار بشكل كبير، لتتحول الزراعة من مصدر رزق مستقر إلى معادلة خاسرة تهدد استمراره في الزراعة، ما أدى إلى تقلص هامش الربح وتحول الزراعة من مصدر رزق إلى عبء اقتصادي ثقيل على كاهل آلاف الأسر الريفية وتلقي بظلالها على مستقبل الإنتاج الزراعي في مصر.

ارتفاع الأسمدة والسولار والأراضي يضاعف الأعباء

ويعاني الفلاحون من زيادات متتالية في أسعار الأسمدة، سواء المدعمة أو الحرة، حيث أصبحت الكميات المدعمة غير كافية لتغطية الاحتياجات الفعلية للمحاصيل، ما يضطر المزارعين للجوء إلى السوق الحرة بأسعار تفوق قدرتهم، وهو ما يرفع تكلفة الفدان بشكل كبير، ومع ارتفاع أسعار الأسمدة الأزوتية والفوسفاتية، بات كثير من الفلاحين يقللون معدلات التسميد، ما ينعكس سلبًا على الإنتاجية وجودة المحصول.

ولم تتوقف الأزمة عند الأسمدة، إذ شهدت أسعار التقاوي قفزات ملحوظة خلال ٢٠٢٥، خاصة التقاوي المعتمدة، ما دفع بعض المزارعين إلى استخدام تقاوي أقل جودة لتقليل التكلفة، رغم ما يحمله ذلك من مخاطر على الإنتاج.

كما أسهم ارتفاع أسعار السولار في تعميق الأزمة، خاصة مع اعتماد الزراعة بشكل أساسي على الوقود في تشغيل ماكينات الري والنقل والجرارات الزراعية، ما رفع تكلفة العمليات الزراعية من بداية الزراعة وحتى الحصاد، وأدى ذلك إلى زيادة الأعباء اليومية على الفلاح، الذي بات يدفع أكثر في كل خطوة من خطوات الإنتاج.

وزادت معاناة الفلاحين مع الارتفاع الكبير في تكاليف العمالة الزراعية، التي أصبحت تمثل عبئًا إضافيًا على تكلفة الفدان، خاصة في مواسم الزراعة والحصاد، حيث ارتفعت أجور العمالة اليومية نتيجة ارتفاع تكاليف المعيشة ونقص الأيدي العاملة المدربة، ما أجبر كثيرين على تقليص عدد العمال أو الاعتماد على أفراد الأسرة لتقليل النفقات، وهو ما انعكس في بعض الحالات على جودة العمليات الزراعية وسرعة إنجازها.

فيما لم يقتصر الأمر على ذلك، إذ ارتفعت أسعار الشتلات الزراعية بشكل واضح، لا سيما شتلات الخضر والفاكهة، سواء المنتجة محليًا أو المستوردة، ما رفع تكلفة بدء الموسم الزراعي منذ مراحله الأولى، وأجبر بعض الفلاحين على تقليل المساحات المزروعة أو اختيار أصناف أقل تكلفة، رغم تأثير ذلك على الإنتاجية والعائد النهائي.

إلى جانب ذلك، شهدت إيجارات الأراضي الزراعية ارتفاعًا ملحوظًا خلال ٢٠٢٥، في ظل زيادة الطلب وقلة المعروض، ما أضاف عبئًا جديدًا على المزارعين المستأجرين، الذين يمثلون شريحة واسعة من الفلاحين، خاصة صغار المزارعين، ومع ارتفاع الإيجار، أصبحت تكلفة الفدان قبل الزراعة مرتفعة، ما يجعل أي تراجع في سعر المحصول بمثابة خسارة مباشرة.

في المقابل، جاءت أسعار المحاصيل الزراعية أقل من توقعات الفلاحين، حيث لم تعكس الأسعار عند البيع حجم الزيادة في تكاليف الإنتاج، سواء في محاصيل الحبوب أو الخضر أو الفاكهة.

وأكد مزارعون أن الفارق بين تكلفة الزراعة وسعر البيع أصبح ضئيلًا، وفي بعض الأحيان يتحول إلى خسارة، خاصة مع تقلبات السوق وغياب آليات تسعير عادلة تضمن حدًا أدنى من الربح.

هذا الوضع دفع عددًا من الفلاحين إلى التفكير في تقليص المساحات المزروعة أو التحول إلى محاصيل أقل تكلفة، فيما لجأ آخرون إلى الخروج من النشاط الزراعي مؤقتًا، وهو ما يثير مخاوف حقيقية بشأن تأثير هذه الأزمة على الأمن الغذائي واستقرار الإنتاج الزراعي في المدى المتوسط.

ويرى خبراء زراعيون أن استمرار هذه الأوضاع دون تدخل فعال قد يؤدي إلى تراجع الإنتاج المحلي وارتفاع أسعار الغذاء للمستهلك النهائي، مؤكدين أن دعم الفلاح لم يعد خيارًا، بل ضرورة للحفاظ على استقرار القطاع الزراعي.

ويطالب الفلاحون بإعادة النظر في منظومة دعم مستلزمات الإنتاج، وضبط أسعار الأسمدة والأعلاف، وتفعيل دور الجمعيات الزراعية، إلى جانب وضع سياسات تسعير تضمن تحقيق عائد عادل يغطي تكلفة الإنتاج ويحقق هامش ربح معقول.

معاناة الفلاحين لم تتوقف هنا، بل طالت الماشية وتفاقمت مع انتشار الأمراض، إلى جانب الارتفاع الحاد في أسعار الأعلاف، ما ضاعف حجم الخسائر، حيث لم تقتصر الأضرار على نفوق أعداد من الرؤوس الحيوانية، بل امتدت إلى اضطرار كثير من صغار المربين لبيع ما تبقى من ماشيتهم بأسعار منخفضة لتقليل الخسائر والهروب من تكاليف العلاج والتغذية، في وقت لم يعد فيه العائد يغطي نفقات التربية، الأمر الذي أدى إلى خروج عدد كبير من المربين من النشاط بالكامل.

وفي ٢٠٢٥، لم تكن معاناة الفلاح مجرد شكوى عابرة، بل أزمة حقيقية تعكس خلل بين تكلفة الإنتاج وسعر البيع، وتطرح تساؤلات حول مستقبل الزراعة في مصر إذا استمر الفلاح وحيدًا في مواجهة موجات الغلاء، دون مظلة حماية تحافظ على دوره كعمود أساسي للأمن الغذائي والاقتصاد الوطني.